المجالس المحلية

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية داخل سوريا
العدد 7 | آذار 2016

souriatnapress.net
souriatna.editor@gmail.com

توزيع الخبز في حلب ضمن مشروع مواردنا

بعد خمس سنوات..

يصـف أحد الباحثيـن دور المجتمعات المحلية في زمن الحرب قائلاً: "القوة التي يملكها المدنيون لا يمكن تقديرها أو إحصاءها بتلك السهولة مثل قوة الجماعات المسـلحة بأنواعهـا، وحدهم المدنيون قادرون على صيانة المجتمع والمستقبل".

بعد خمس سنواتٍ على اندلاع الثورة برز دور المجتمع المدني المحلـي باعتبـاره دوراً تنموياً مهما تكن الخلفيـات الموجّهة لعملـه، علـى اعتبـار أنّه فعل تشـاركي يرمي فـي جوهره، إلـى تنمية علاقات التبادل بين النـاس في اختلافهم، وإضفاء الشـرعية على المسـار دونما احتكار لهامـش الفعل من أحد، بما يسـمح بالمشـاركة والمسـاواة وتطبيق مبادىء الترشيح والانتخاب تبعاً للكفاءة، ويساهم في تطوير القيم الاجتماعية وتوزيـع المقدرات والموارد المشـتركة والتوازنات الاجتماعية اسـتنادا إلـى معايير داخليـة نابعة من فعل الأفراد أنفسـهم وتصوّراتهم وقيمهم ومبادراتهم واختياراتهم.

ولأن المجالـس المحليـة مؤسسـات مدنيـة منتخبـة رغـم بعض الشـوائب، فإنها تملك جذورها فـي المجتمع، وتملك عدداً من الاجراءات المكتوبة أو الشـفهية "قوانين" والموارد البشـرية التي نجحت في إثبات جدارتها بشكل متكرر، هذه المؤسسـات التي لا تمتلـك دوراً تنفيذياً ولا قـدرة لها على حماية المدنيين فيزيائياً، في ظل قصف يومي، أوجدت رغم كل الصعـاب آلياتٍ للتنمية والإغاثة والتواصل، كما شـكلت مصادر موثوقـة للبيانات والمعلومات، ولعـل الانجاز الأبرز لمشروع المجالس المحلية أنها أخرجت القرار للفضاء العام، عـن طريق اجتماعات تشـاركية مفتوحة للنقـاش والتداول وتبادل الخبرات.

المجالـس المحليـة في سـوريا والتـي أخذت علـى عاتقها الاضطـلاع بتقديـم الخدمات العامـة في قطاعـات الإغاثة وإعادة الإعمار والمرافق الخدمية المختلفة، وفض النزاعات بيـن الأهالـي وتأميـن حمايـة الأمـوال العامـة والخاصـة والسجلات العامة، تعتبر التجربة الأنضج والأكثر ديمومة إذا ما قورنت بأداء المجتمع المحلي في الحرب الأهلية اللبنانية أو السـودانية أو فـي أحـداث الجزائـر في تسـعينات القرن الماضي.

بعد خمس سـنوات على عمر الثورة تقف المجالس المحلية اليوم أمام الاسـتحقاق الأبرز فإسـقاط النظام أو التحضير لأي حل سياسـي لا يكتمل برحيـل الأول أو توقيع أي اتفاق، بل يكتمل بحفظ مؤسسـات الدولـة وإمكانيات انتقالها إلى المرحلـة المقبلـة، وتمكينها من أن تقوم علـى مبدأ تغليب صـون كرامـة السـوري وحريته علـى أي اعتبار آخـر، وهنا يبـرز دور المجالـس المطالبـة بهامش أكبر من الشـفافية وبتوسـيع لمشـاركة المرأة، وباعتماد آليـات انتخاب نزيهة، وبجهد توثّيقي وحقوقي يقدم قاعدة بيانات لبرامج العدالة الانتقالية القادمة ولو بعد حين.

كما على المجالس اعتماد الديمقراطية كخيار نهائي استناداً إلـى يقينيـة مفادهـا أن الديمقراطية المحلية هـي بوّابة لتفعيـل الديمقراطية وطنياً ومدخل كفيل باسـترجاع ثقة المواطـن في مختلف المؤسسـات السياسـية؛ بما يمكن أن يوفّر مناخاً سياسـيا يعزّز مسـار التحوّل الديمقراطي. كما أنها تشـكّل أرضية ناجعـة لتحقيق تنمية كفيلة بتحسـين أوضاع المواطنين.

10

أمام الحصار المرتقب:

ماذا أعد المجلس المحلي لمدينة حلب والمنظمات الإغاثية والمدنية؟

11

رئيس مجلس محافظة حماه:

«لا نريد دعم سلل التخدير، ولا نريد مشاريعكم المشروطة»

8 من الذي أعاق وصول الفرن الآلي إلى مدينة الأتارب؟

6 «طرقات آمنة من القصف» مشاريع مستمرة للمجلس المحلي في اللاذقية

16 صناعة الأطراف الصناعية.. مبادرات فردية وجماعية تتنامى وتزدهر

19 آليات الدفاع المدني بريف حلب الشمالي.. إحدى ضحايا القصف الجوي

"لقاح من أجل الحياة" حملة مستمرة لإنقاذ الطفولة في الغوطة الشرقية

استمر ناشطون مدنيون وأطباء في الغوطة الشرقية في حملة لقاح من أجل الحياة للمطالبة بدخول اللقاح إلى الغوطة، إذ إن آخر دفعة من اللقاحات دخلت إلى المنطقة المحاصرة مؤخراً لم تكفِ أكثر من 40 ٪ من الأطفال، مع العلم أن أهمَ اللقاحات لم تكن ضمن تلك الدفعة.

وعبر أطباء الغوطة عن مخاوفهم من الآثار السلبية التي قد تظهر مستقبلاً بسبب عدم إعطاء الأطفال لقاحهم في الوقت المناسب، خاصة أن اللقاحات الأساسية كلقاح السل ولقاح الجدري والحصبة وشلل الأطفال وغيرها شبه مفقودة، حيث تشير إحصاءات للمكتب الطبي الموحد في الغوطة الشرقية أن 21505 أطفال تحت سن السنتين بحاجة إلى اللقاحات الأساسية.

ورفع الناشطون خلال الحملة لافتات تدعو الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان للضغط على نظام الأسد من أجل السماح بدخول اللقاحات الأساسية للأطفال والرضع كونها لم تدخل بشكل منتظم إلى الغوطة منذ ثلاث سنوات على التوالي ما تسبب بانتشار الأمراض بين الأطفال في الغوطة الشرقية. موضحين أن الحملة جاءت تحت شعار "لقاح من أجل الحياة"، وهي للضغط على قوات النظام، للسماح بإدخال المواد الطبية للمدنيين العالقين في ريف دمشق، لافتين إلى أن الحملة جاءت أساساً بسبب توقف برنامج التلقيح الوطني، منذ ثلاث سنوات تم خلالها إدخال كميات قليلة من اللقاحات، والتي لا تصل إلى مستوى احتياجات الأطفال، مطالبين المنظمات الحقوقية والدولية وكل من لديه القدرة الضغط على النظام السوري لإدخال المساعدات لهؤلاء الأطفال، الذين يتعرضون للقصف، وللموت جوعاً «رسالتنا يجب أن تصل إلى كل من يملك ضميراً حياً» على حد وصفهم.

يذكر أن نظام الأسد يمنع دخول الأدوات والمواد الطبية منذ أكثر من عامين، فضلاً عن الحصار الغذائي المفروض منذ 3 سنوات على الغوطة الشرقية بريف العاصمة دمشق.

أكثر من 18 شهيداً من كوادر المجلس بمدينة دوما

قضى ثلاثة من كوادر المجلس المحلي في مدينة دوما نتيجة استهداف قوات النظام السوري لمقبرة المدينة بالمدفعية الثقيلة وفق ما أكده ناشطون إعلاميون، موضحين أن عدة قذائف فوزديكا استهدفت المقبرة الرئيسية في مدينة دوما بالغوطة الشرقية ما أسفر عن مقتل ثلاثة من كوادر المجلس المحلي أثناء دفنهم أحد ضحايا القصف داخل المدينة، مضيفين أن من بين القتلى «كاسم بلله» المسؤول التنفيذي عن مكتب المقبرة، والذي فَقَد قبل أيام من وفاته اثنين من أبنائه نتيجة القصف الجوي من المقاتلات الروسية.

إضافة إلى كاسم سقط أيضاً كل من جمال عبد النافع وعمر وهبي، ليرتفع بذلك عدد ضحايا كوادر المجلس المحلي في مدينة دوما نتيجة القصف الجوي والمدفعي إلى نحو 18 شخصاً موثقين بالاسم وهم:

أيمن الفرا، مكتب الخدمات.
محمد الأشقر، دائرة السجلات العقارية.
ضياء الدين طه، دائرة السجلات العقارية.
سارية قشوع، مكتب الحراسة.
محمد الحبوش، المرآب.
سليمان عيانة، مكتب الخدمات.
محمد الفراج، مكتب الخدمات.
محمد طه اللمداني، طبيب شرعي.
قاسم الرز، مكتب الخدمات.
بلال عبود، المكتب المالي.
فارس الدعاس، مكتب الخدمات.
محمد الساعور، مكتب الخدمات.
ياسر كبكب، مكتب الخدمات.
عبد الكريم المليح، مكتب الخدمات.
كاسم بلله، مكتب المقبرة.
محمد جمال عبد النافع، مكتب المقبرة.
عمر وهبي، مكتب المقبرة.

ثلاث حالات وفاة بمرض القصور الكلوي بريف دمشق

أعلن المكتب الطبي الموحد لمدينة دوما وما حولها عن تسجيل حالة الوفاة الثالثة بمرضى القصور الكلوي داخل الغوطة الشرقية وذلك بعد أيام على تسجيل حالتي وفاة مماثلتين.

وكان المكتب الطبي قد أعلن مطلع شهر شباط الجاري عن توقف قسم غسيل الكلى الوحيد في الغوطة الشرقية عن العمل بسبب نفاذ موادٍ جلسات التحليل الدموي، حيث ناشد المكتب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية الدولية بذل أقصى الجهود لتأمين دخول عاجل وإسعافي لمواد وأدوية غسيل الكلية، منوهاً بأن حياة ما تبقى من مرضى القصور الكلوي داخل الغوطة الشرقية معرضة للمصير المؤلم.

وفيما أكد أن الاستجابة غير كافية؛ إذ دخلت كميات محدودة من المواد اللازمة لتشغيل أجهزة غسيل الكلى في الغوطة الشرقية، لكنها غير قادرة على تشغيل الأجهزة لأكثر من شهرين، على حد وصف القائمين على المكتب الطبي.

المكتب وناشطون من الغوطة الشرقية، ناشدوا المنظمات والجهات المعنية للتدخل لتأمين دخول عاجل وإسعافي، لمواد وأجهزة غسيل الكلى، لافتين إلى أن المراكز الطبية في المنطقة، ماتزال تنتظر دخول لقاحات الأطفال، حيث إن هناك آلاف الأطفال الذين هم في حاجة لأخذ اللقاحات، خاصة في ظل الأوضاع الإنسانية المتردية التي تشهدها المنطقة، وقابلية انتشار الأمراض بشكل أكبر من ذي قبل.

يذكر أن عدد المصابين بمرض القصور الكلوي في الغوطة الشرقية، نحو 17 مريضاً، توفي منهم ثلاثة، فيما يتهدد الباقين نفس المصير في حال لم يتم إعادة تشغيل المركز بشكل مستمر ومنتظم.

وقفة تضامنية للمجلس المحلي في مدينة دوما مع "الأكراد"

نظم المجلس المحلي والفعاليات المدنية والأهلية بمدينة دوما مع «أكراد سوريا» دعماً لحقوقهم ومطالبهم في تشكيل مجلس وطني كردي، مؤكدين أن «السوريين عرباً وكرداً يقفون صفاً واحداً ويداً بيد حتى إسقاط نظام الأسد».

أحد أعضاء المجلس المحلي في المدينة أكد لـ سوريتنا أن انحسار مظاهر النضال السلمي في دوما والغوطة الشرقية عموماً، هو نتيجة القصف الذي يتوقف سواء من الطيران الحربي أو القصف المدفعي والصاروخي، مضيفاً أن أهالي المدينة المحاصرة منذ سنوات ما كانوا ليتركوا مدينة أو قرية في سوريا دون أن يذكروها وينظموا لأجلها وقفات تضامنية لكن شدة القصف واحتمالية استهدافه مثل هذه التجمعات أدى إلى انحسارها أو سرعة تنظيمها.

وأوضح المصدر أن الهدف من هذه الوقفة يتمحور حول التأكيد على الأفكار والمبادئ التي انطلقت من أجلها الثورة، وعلى أن سوريا «تجمعنا من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، كرداً وعرباً ومن سائر القوميات والأديان»، لافتاً إلى أن ما يميز دوما منذ بدء الثورة هو «العمل الهادئ والحرفي، واتباع استراتيجية الصبر في النضال ضد النظام، وضمان أفضل شروط الأمن الشخصي للكوادر العالة في المؤسسات والهيئات المدنية، وعدم استعجال النتائج المرجوة، تماماً كما هي الحال في هذه الوقفة التي كان من شعاراتها «أيها الأكراد، إيدنا بإيدكم»، و«معاً لتأييد قرارات المجلس الكردي»، و«من دوما إلى عفرين، سلام واحترام».

أطفال داريا ونساؤها يعتصمون لفك الحصار عنهم وإنقاذهم من الموت

نظم المجلس المحلي في مدينة داريا وبمشاركة الفعاليات المدنية والإعلامية والأهالي المحاصرين في المدينة اعتصاماً، شارك فيه العشرات من النساء والأطفال للمطالبة بفك الحصار عن مدينتهم ووقف القصف اليومي الذي يهدّد حياتهم. ورفعوا لافتات تذكر بالواقع الإنساني الصعب الذي يعيشونه في ظل الحصار والقصف. حيث تفرض قوات النظام والميليشيات الداعمة له حصاراً مطبقاً على أحياء العاصمة الجنوبية، وأجزاء واسعه من ريف دمشق منذ أكثر من عامين، الأمر الذي جعل غالبية الأسر لا تملك الحدّ الأدنى الممكن لتأمين أبسط الحاجات الأساسية للعيش كنتيجة مباشرة لسياسة التجويع والحصار، لاسيما بعد أن تمكنت "القوات الحكومية" مدعومة بالطيران الروسي من فصل داريا عن المعضمية المجاورة.

يذكر أن مدينة داريا تعيش عامها الرابع تحت الحصار، ويوجد فيها حوالي ٨٣٠٠ مدني، وتتعرض لأعلى معدّل من البراميل المتفجرة التي يلقيها طيران النظام المروحي حيث تجاوز إجمالي عدد البراميل 6600 برميل، إضافة إلى التصعيد الكبير في الحملة العسكرية منذ ٤ أشهر، والذي أدى إلى الفصل الكامل بين مدينتي داريا ومعضمية الشام.

الفعاليات المدنية في بصرى الشام إصرار على الحياة الكريمة

شهدت مدينة بصرى الشام بريف درعا جنوب البلاد العديد من الأنشطة والفعاليات المدنية بمشاركة وإشراف المجلس المحلي والمؤسسات الأهلية والإغاثية في المدينة من أبرزها "متحدون مع التراث" التي أطلقتها منظمة اليونسكو بمشاركة هيئة الإصلاح في حوران ومجلس الشورى في بصرى الشام ودائرة الآثار في المدينة حيث شملت هذه الفعالية تنظيم رحلة للأطفال نحو المناطق الأثرية كباب الهوى وقلعة ومدرج بصرى، إضافة إلى عقد جلسات حوارية مع نشطاء المجتمع المدني في المدينة لدراسة آلية الحفاظ على آثارها، وإلصاق منشورات توعية تحمل رسائل هدفها الحفاظ على الآثار، تمّ لصقها على جدران المدارس وأمام بعض المؤسسات الخدمية.

وكانت مدينة بصرى الشام شهدت حملة تشجير تعتبر الأكبر في محافظة درعا، حيث شملت الحملة على غرس 5000 شجيرة لإعادة ترميم المظهر الحضاري للمدينة بعد أن شوهته ميلشيات النظام أثناء احتلالها للمدينة، إضافة إلى عدد من الفعاليات الدورية التي تميزت عن غيرها من المناطق المحررة بالاهتمام بالجانب المدني وإعطاء الحرية للناشطين والهيئات الثورية في العمل في المدينة.

هذه الفعاليات والأنشطة تأتي حسب الناشطين في المدينة كردٍ مباشر من قبل الأطر الأهلية على سياسة الأرض المحروقة التي اتبعها النظام تجاه المناطق الخارجة عن سيطرته والتي حولت العديد من المناطق إلى ركام، لاسيما في مدينة بصرى الشام إبان خضوعها لسيطرة قواته والميليشيات الطائفية المساندة له، مضيفين أن غالبية المؤسساتٍ والفعاليات في المدينة تقف صفاً واحداً لتوجيه رسالة إلى نظام الأسد والمجتمع الدولي بأنهم مصرون على الحياة في أرضهم مهما بلغت التضحيات.

المجلس المحلي في مدينة المعضمية المحاصرة يتهم الأمم المتحدة بالتقصير في إيصال المساعدات

أصدر المجلس المحلي في مدينة المعضمية بياناً أوضح فيه أن المساعدات المرسلة من الأمم المتحدة والتي كان من المفترض توزيعها على مستحقيها المحاصرين الذين يتضورون جوعاً قد تمّ توزيعها على قوّات النظام وميليشيات حزب اللّه، مضيفاً أن الأهالي عندما حاولوا الخروج للحصول عليها تعرضوا للشتم والضرب وإطلاق رصاص مباشر حتى لا يصلوا للحي الشرقي ويحصلوا على المساعدات المخصصة لهم.

وأكد البيان على الاتهامات التي وجهت مؤخراً إلى مكاتب الأمم المتحدة في سوريا عن غضها البصر عن محاصرة النظام وميليشيا حزب اللّه للمدنيين وتجويعهم في المدن والبلدات السورية، وعدم دخول المساعدات إلا نادراً خلال عامي «الهدنة» المزعومة، بل كانت تدخل المساعدات إلى الحي الشرقي «الموالي للنظام» على أطراف المدينة.

البيان حمل الأمم المتحدة مسؤولية إجبار الأهالي على الذهاب إلى الحي الذي يبعد 2 - 3 كلم عنهم، واضعة إياهم وجها لوجه مع الموت. لافتاً إلى أن أهالي المدينة يضطرون تحت ضغط الجوع والمرض والحاجة الماسة إلى كل شيء للذهاب رغم تعرضهم للإهانة والتنكيل والشتم وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية.

البيان شدّد على أن القادم سوف يحمل كارثة إنسانية إذا ما استمرت الأمم المتحدة بمطاوعة النظام وتجاهل المدينة، لا سيما أن العشرات من أبنائها يعانون سوء التغذية بالمستشفى الميداني. لينتهي بالإشارة إلى أن أهالي معضمية الشام، وعبر المجلس المحلي، وبناء على تلك المعطيات، يطالبون الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية بالدخول إلى المدينة «مقر البلدية أو مسجد الزيتونة حصرا، وليس للحي الشرقي» وتحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه المدنيين، لاسيما أن الموت غيب عدداً من أبنائها خلال الأيام الماضية، بسبب الجوع وسوء التغذية ونقص الدواء وعدم تمكن الأهالي من مغادرة المدينة جراء الحصار المطبق.

نقص المياه: معاناة جديدة لسكان مخيم الأمل في القنيطرة

تتزايد المعاناة الإنسانية لسكان مخيم الأمل الواقع في جنوبي القنيطرة، والذي بات سكانه يعانون من نقص حاد في توفر المياه الصالحة للشرب، ما يزيد من معاناتهم ويفقدهم أهم سبل الحياة.

وأكدت مصادر محلية أن النازحين في مخيم الأمل أصبحوا يعيشون حياة بدائية، فهم يعتمدون على مياه الشرب من خلال شرائها من الصهاريج «سيارات تحمل خزان مياه كبير» وبسعر مرتفع أيضاً، وأدى نقص توفر المياه إلى إرغام سكان المخيم على استخدام البرك المحاذية للمخيم من الجهة الغربية كوسيلة لغسل أدواتهم وملابسهم.

ويعتبر مخيم الأمل من أكبر مخيمات النزوح الداخلي في جنوب سوريا حيث وصل عدد النازحين به إلى أكثر من 5000 نسمة، وتزايدت أعداد النازحين في الآونة الأخيرة بعد تصعيد النظام والطيران الروسي الداعم له وتيرة القصف على البلدات والقرى المحرّرة في الجنوب السوري، وتكمن أهمية المخيم في موقعه المتربع في منطقة الرفيد الموآجهة للجولان المحتل والواقع ضمن المنطقة المحضورة السلاح.

المجلس المحلي في بلدة المليحة الشرقية بريف درعا الشمالي يؤمن منازل للمهجرين في البلدة

أعلن المجلس المحلي في بلدة المليحة الشرقية بريف درعا الشمالي استقباله 81 عائلة من المهجرين من القرى والبلدات المجاورة لبلدة المليحة الشرقية، مؤكدا المجلس تأمينه منازل للعائلات المهجرة وتقديم الخدمات والاحتياجات اللازمة لهم ضمن الإمكانيات المتوفرة والمتاحة في المجلس، متعهداً بتقديم الخبز ومياه الشرب للوافدين مجاناً لمدّة شهر.

وتحت اسم حملة المصير الواحد وبرعاية المجلس المحليّ في بلدة المليحة الشرقية، تم توزيع سلل غذائية على العوائل المهجرين في البلدة جرّاء الأحداث الأخيرة في المنطقة.

يذكر أنه - وبعد الهجمة العنيفة التي شنتها المقاتلات الحربية الروسية على مناطق درعا المحررة واستهدفت بلدات علما والصورة في ريف درعا الشمالي - نزحت أعداد كبيرة من سكان هذه القرى إلى البلدات المجاورة، لاسيما بلدة المليحة الشرقية التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين الهاربين من قصف النظام نحو أماكن أقل خطورة.

انقطاع التيار الكهربائي عن منطقة الحولة يفاقم معاناة الأهالي والمجلس المحلي يوزع الخبز مجاناً

فاقم انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة عن مدينة الحولة الخاضعة لسيطرة المعارضة في ريف حمص الشمالي من أزمة المياه في المنطقة وخصوصاً أن أغلب مضخات مياه الآبار تعمل على الكهرباء. هذا الأمر دفع المجلس المحلي إلى تشغيل ما يستطيع من مضخات المياه وذلك بتزويدها بمادة الديزل المرتفعة الثمن، إضافة إلى صيانة المولدات بين الحين والآخر، ومع قلة الدعم المقدم للمجلس لا يستطيع حالياً تشغيل المضخات لتأمين المياه سوى ساعتين يومياً وهذه المدّة لا تكفي لإيصال المياه لكل أرجاء المدينة.

لؤي السيد علي عضو المجلس المحلي في مدينة الحولة أكد أن المجلس يتحمل أعباء كبيرة نتيجة تشغيل الآبار في المنطقة، مقدّراً تكلفة دعم المجلس لكل بئر في المدينة بقيمة 1000 دولار شهرياً ثمنَ وقود مع ضخّ المياه في الشبكة العامة لساعتين فقط، وهي لا تكفي حقيقة لتغذية كامل المدينة، مضيفاً أن تكلفة صيانة الآبار مرتفعة جداً؛ فأغلب هذه الآبار تحتاج إلى الصيانة كل فترة وتتجاوز صيانة البئر الواحد الأربعمئة ألف ليرة سورية ما يعادل 1000 دولار أمريكيٍّ، ومحدودية دعم المجلس لا تتيح له ذلك ما يضطره للتوقف عن دعم المضخات بالوقود لأسابيع، وغالباً ما تتم الاستعانة بالجمعيات الخيرية من أجل الاستمرار بضخّ المياه للأحياء السكنية في المدينة، منوهاً بحاجة المنطقة إلى حفر آبار جديدة، وخاصة أن القوات النظامية المحاصِرة للمدينة تمنع مياه خمسة آبار رئيسة من الوصول إلى أحياء الحولة. كما أن الإمكانيات المحدودة للمجلس وقلة الدعم المقدم تمنع للسنة الثالثة على التوالي تنفيذ هكذا مشاريع.

في سياق آخر، أغلقت قوات النظام بشكل كامل كل الطرق التي كانت تدخل منها المواد الغذائية والمحروقات إلى مدينة الحولة، ما أدى إلى صعوبة وتفاقم الأوضاع الإنسانية، لاسيما مع فقدان مادة الخبز والمواد الغذائية الضرورية من السوق ما دفع الأهالي إلى الضغط على المجلس المحلي لتوفير مادة الخبز للأهالي على أقل تقدير.

نازحو ريف حماة الجنوبي في مدينة الحولة

المسؤول عن المشاريع في المجلس حسين السيد أوضح أن المجلس استجاب لنداءات الأهالي بما توفر لديه من إمكانات متواضعة وقام بشراء كميات من الطحين الأبيض، إضافة إلى استلام كميات من القمح المطحون هي مخصصات المجلس الشهرية من الشركة العامة للحبوب والبالغة 33 طناً شهرياً لخبزها على نفقته وبيعها للسكان بسعر التكلفة لعله يخفف من أعباء الأهالي خاصة مع ارتفاع سعر ربطة الخبز إلى 300 ليرة.

السيد أشار إلى أن مدة توزيع الخبز ستمتد لأكثر من أسبوعين، منوهاً بأن وزن الربطة 1000 غرام وسعرها 200 ليرة مبدئياً عكس الربطة التي تباع في السوق ولا يبلغ وزنها 600غرام، ناهيك عن سوء صناعتها واستخدام مواد غير القمح والطحين في صناعتها في حين أن الخبز الذي يقدّمه المجلس جيد ومقبول، على حد تعبيره. لافتاً إلى أن ارتفاع سعر الربطة، رغم دعمها، أمرٌ لابد منه من أجل استمرار الدعم أياماً إضافية فسعر لتر الوقود اللازم لتشغيل الأفران يبلغ 500 ليرة للّتر الواحد عدا أجرة العمال في الفرن ومصاريف وأجور نقل، مؤكداً أن التوزيع سيكون ضمن مراكز يعتمدها المجلس تشمل أغلب أحياء المدينة.

وشدد السيد على أن إمكانات المجلس المتواضعة وغياب الدعم الفعلي في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة وزيادة حجم الضغوطات عليه من قبل الأهالي تزامنا مع تشديد النظام السوري من حصاره للمنطقة وعدم السماح بدخول المساعدات الغذائية يعتبر من أهم الصعوبات التي تعترض خطط وبرامج عمل المجلس وتزيد من معاناة الأهالي المحاصرين.

حملة تنظيف مشتركة بين المجلس المحلي والدفاع المدني في بلدة قلعة المضيق

باشر المجلس المحلي في بلدة قلعة المضيق الخاضعة لسيطرة المعارضة في ريف حماة الغربي بالتعاون مع عناصر الدفاع المدني في البلدة مؤخراً بحملة تنظيف أقنية الري التي تمر بين البلدات والقرى في المنطقة في إجراء وقائي يجعل تلك الأقنية تعمل وفق الإمكانات المتاحة.

أحمد النيروزي مدير الدفاع المدني في البلدة أكد أن الدفاع المدني بالاشتراك مع المجلس المحليٍّ قام بتنظيف عدة قنوات ري في المنطقة من الأوساخ والرواسب باستخدام الآليات المتوفرة "كالباكر والتركس". مضيفاً أن هذه الخطوة تعتبر ضرورية نظراً لوجود المستنقعات المائية في المنطقة وغياب الخدمات والمواد الصحية "مبيدات حشرية" والذي يؤدي بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة، مبيّناً أن هذه الأقنية لم تُنظف منذ ما يقارب العامين، على حد ذكره.

النيروزي أشار إلى أن العديد من الاقنية بحاجة إلى تنظيف، ولكن عدم وجود كلفة تشغيلية للمجلس، وعدم وجود آليات كافية شملت الحملة بعضها في حين بقي بعضها الآخر دون تنظيف.

من جهة أخرى أوضح مصدر طبي في البلدة أن تنظيف قنوات الري في المنطقة له آثار إيجابية كثيرة كالقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض الوبائية المنتشرة بشكل كبير، حيث إن هذه الأقنية أصبحت مؤخراً مكبّاً للنفايات، على حدٍّ تعبيره.

نداءات استغاثة في الحولة دون رد حتى اللحظة

استقبلت مدينة الحولة مؤخراً نحو ثمانية آلاف نازح من قرى "دير الفرديس وحربنفسه" بريف حماه الجنوبي نتيجة حملة النظام الأخيرة على هذه القرى بغية السيطرة عليها، ما اضطر الآلاف من الأهالي للنزوح إلى مدينة الحولة القريبة ما شكل بدوره أعباء إضافية على المدينة التي تعاني شُحّاً في توفر المواد الغذائية ومقومات الحياة في ظل الحصار المفروض على المدينة منذ أكثر من أربع سنوات.

ناشطون أكدوا أن هذا الواقع دفع المجلس المحليٍّ في المدينة إلى إطلاق نداء استغاثة طالب فيه المنظمات الدولية ومؤسسات المعارضة للتدخل السريع إلى إنقاذ أكثرَ من 80 ألفاً باتوا محاصرين بشكل كامل في الحولة.

عبد الغني أبو ياسر عضو المجلس المحلي في مدينة الحولة أكد أن نداءات المجلس المتكررة لم تلقَ حتى الآن أية استجابة ملموسة، موضحاً أن أعباء إضافية باتت على كاهل المجلس الذي قدّم كل ما استطاع من مساعدة للنازحين من أغطية وسلل غذائية، مشيراً إلى أنه تم توزيع 4000 "فرشة"، إضافة إلى ثلاثة آلاف غطاء، كما قام المجلس بتقديم الخبز مجاناً على الأهالي في المدينة. مبيناً أن المجلس أعاد تجهيز بعض المدارس كمراكز إقامة مؤقتة للأهالي النازحين وأمّن لهم المياه مجاناً أيضاً، لافتاً إلى أن المجلس المحلي لا يستطيع الاستمرار بتقديم المساعدة لهؤلاء النازحين؛ فإمكاناته ضعيفة جداً، والدعم الذي يتلقاه قليل، ولم تقم أية جهة حتى الآن بدعمه من أجل مساعدة النازحين.

مجلس محافظة حماة يوزّع الفحم الحجري على المدارس

وزّع مجلس محافظة حماة الحرة مؤخراً مادّة الـ "فحم" من أجل التدفئة على مدارس النازحين من ريف حماة الشمالي إلى ريف إدلب الجنوبي.

وقال المدرس أحمد أبو علي من ريف حماة: «إن الفحم يعدُّ من الحاجات الأساسية للمدارس بعد القرطاسية والكتب حيث إن درجات الحرارة منخفضة في المنطقة، والتي تعد جبلية باردة، في حين تحولت مدارس النازحين إلى خيام»، مضيفاً أن الفحم الذي وزعه مجلس محافظة حماة على المدارس «يصدر رائحة كريهة ما يؤثر بشكل سلبي على الطلاب وجهازهم التنفسي، إضافة إلى البقايا بعد احتراقه وصعوبة تشغيله»، مطالباً بأن يكون في الأيام القادمة نوعية أفضل، مبيّناً أن كل مدرسة استلمت 600 كغ من الفحم الحجري من أجل تدفئة الطلاب والكادر التدريسي، لافتاً إلى أنها المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم مشروع تدفئة لمدارس النازحين.

يذكر أن مجلس محافظة حماة يقدّم العديد من المشارع الخدمية والإنسانية إلى المنظمات والهيئات الإنسانية، ولكنْ هناك بطء كبير في تنفيذ تلك المشاريع في حين يرفض بعضها الآخر.

تحالف المنظمات السورية غير الحكومية يدين استهداف المنشآت والكوادر الطبية واليونيسيف تؤكد استهدافها

أدان تحالف المنظمات السورية غير الحكومية الاستهداف «الممنهج» للمنشآت والكوادر الطبية في سوريا من قبل الطيران الروسي، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد منتصف شباط في مدينة غازي عنتاب التركية، حيث ناشد تحالف المنظمات المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالتدخل لحماية المشافي والمراكز الصحية في المناطق الخارجة عن سلطة النظام.

واستعرض التحالف في بيان صحفي عدد المنشآت الطبية التي تعرضت للاستهداف خلال السنوات الخمس الماضية مؤكداً أنها تزيد عن 265 منشأة في مختلف المحافظات السورية، وشدّد البيان على أن العمل الإنساني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام «بات ضرباً من المحال لأن ما تؤسسه الجهات الإنسانية في سنوات تدمره الضربات الجوية في ساعات في ظل الموارد المادية المحدودة وزيادة الاحتياجات الإنسانية، وهذا ما أدى إلى هجرة الكوادر الطبية المحدودة أصلاً».

وكانت طائرات روسية شنت عدة غارات جوية يوم الاثنين 15 / 2 / 2016 طالت مشفيين في معرة النعمان بريف إدلب بينها إحداهما مشفى «أطباء بلا حدود»، ومشفيين آخرين في مدينة إعزاز بينهم مشفى الأطفال والنساء ومشفى في ريف حماة، وأدّى القصف إلى استشهاد وجرح العشرات بينهم عدد من الكوادر الطبية.

في سياق آخر، عبرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف»، عن «صدمتها»، إزاء التقارير التي أفادت بالهجوم على 4 مرافق طبية في سوريا، اثنان منها تشرف عليهما المنظمة.

وأكدت المنظمة في بيان لها، «اثنتان من الضربات استهدفتا إعزاز بحلب، وأخريان في إدلب «شمالي سوريا»، مشيرة إلى أن إحدى المستشفيات تم استهدافها أربع مرات بالقصف». لافتاً إلى أنه إضافة إلى ذلك، هناك تقارير تفيد أن مدرستين تعرّضتا للهجوم في إعزاز بريف حلب، حيث لقي 6 أطفال مصرعهم. منوهاً إلى أن المنظمة ماتزال تجمع المزيد من المعلومات عن تلك الهجمات.

وكان مصدر في الدفاع المدني، بمدينة معرة النعمان، في ريف إدلب، صرّح لوكالات الأنباء أن 14 شخصاً قتلوا، وأصيب 23 آخرون، في قصف للطيران النظامي والروسي، على مشفيين اثنين، بالمدينة، أحدهما تابع لمنظمة أطباء بلا حدود.

في حين أفادت مصادر محلية داخل مدينة إعزاز في أقصى الريف الشمالي لحلب، أن الطيران الروسي استهدف المدينة، بـ 10 غارات جوية، طالت إحداها محيط مستشفى التوليد والأطفال، وسط المدينة، ما تسبب في أضرار بالمبنى، وإيقاف العمل في المرفق الطبي.

لدعم صمود المدينة.. اجتماع طارئ لمجلس حلب المحلي مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

انعقد مطلع شهر شباط في مدينة غازي عنتاب التركية، اجتماع طارئ دعا له المجلس المحلي لمدينة حلب، وذلك بهدف بحث سبل دعم صمود المدينة بوجه الحصار الذي يهددها، وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة والمكتب الطبي في مجلس محافظة حلب ووحدة تنسيق الدعم وعدد من منظمات المجتمع المدني، وناقش المجتمعون الآليات المقترحة للعمل والتنسيق بين الجهات الفاعلة في الشأن الإنساني السوري عامة والحلبي خاصة.

الاجتماع انتهى بعدد من النتائج أبزرها الاتفاق على أن يكون المجلس المحلي لمدينة حلب هو المنسق الأساسي للعمليات بالتعاون مع بقية الجهات، وأكد الحضور التزامهم بمشاركة المعلومات مع المجلس المحلي واعتماد التقارير الصادرة عن مجموعة العمل والتزام المجلس بإصدار تقارير الشفافية ومشاركة المنظمات في الحشد والمناصرة لمجموعة العمل.

وبالتنسيق مع الشرطة الحرة والمحكمة الشرعية يشكل غرفة لإدارة الأزمة

أعلن المجلس المحلي بالتنسيق مع الشرطة الحرة والمحكمة الشرعية تشكيل غرفة عمليات مشتركة لإدارة الأزمة وذلك للحد من آثار الحصار الذي يهدّد مدينة حلب والحفاظ على المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية والمحروقات وضمان توفيرها للمواطنين بالسعر الطبيعي.

الإعلان جاء عبر بيان مشترك بين الجهات الثلاثة، وأكد أن الغرفة المذكورة ستتخذ عدداً من الإجراءات هي منع إخراج المواد الغذائية والمحروقات خارج المدينة، وإحداث دائرة تموينية مختصة وتسيير دوريات مشتركة مع الشرطة الحرة بهدف ضبط المخالفين، المجلس طمأن المواطنين بأنه سيعمل على لمنع أي ضرر قد يلحق بهم جراء الظروف الراهنة، محذراً مَن أسماهم تجار الحروب من احتكار قوت الناس ورفع ثمن السلع معتبراً أن ذلك يعد خيانة للدين والوطن.

«التعامل مع الأطفال وقت الحروب» برنامج تدريبي للمعلمين في حلب

أنهى مركز البوصلة للتدريب والإبداع، برنامجاً تدريبياً موجهاً للمعلمين في عدد من مدارس ريف حلب، البرنامج الذي حمل عنوان «التعامل مع الأطفال وقت الأزمات والحروب» تم وفق أسس الدعم النفسي الاجتماعي، خلال النصف الثاني من شهر كانون الثاني / يناير 2016 .

شمل البرنامج الذي أقيم بالتعاون مع مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، تدريب 53 معلماً ومعلمة في ثلاث مدارس داخل مناطق «كفربسين وخان العسل، وعندان»، وعلى مدار 15 يوماً.

التدريب يهدف إلى تعزيز قدرة المعلمين على فهم ردود فعل الأطفال على الأزمات، ومناقشة المفاهيم الأساسية للدعم الفردي النفسي الاجتماعي الموجه للأطفال أثناء الأزمات.

كما أتاح التدريب الفرصة للمعلمين للتعرف على كيفية تأثير حالات الطوارئ على الأطفال وحمايتهم، وتعزيز القدرات والمهارات من أجل الاستجابة لاحتياجات حماية الطفل الطارئة، وتثقيف المشاركين بأهمية التوعية ضد انتهاكات حماية الطفل، وتزويدهم بمفاهيم الإسعافات النفسية الأولية وممارستها من خلال لعب الأدوار وورش العمل خلال فترات التدريب.

وتمّ في نهاية التدريب تقييم مخرجاته بعد إجراء اختبارات نوعية، وتوزيه شهادات على جميع المعلمين الذين حضروا التدريب وتفاعلوا مع مواده.

وقفة لأعضاء المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان تضامناً مع ضحايا قصف المشافي

نفذ أعضاء المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان وقفة تضامنية مع ضحايا القصف الذي استهدف المشفى الوطني ومشفى أطباء بلا حدود في المدينة منتصف شباط، ومن فوق ركام المشفى المدمر تلا أحد أعضاء المجلس بياناً ندد فيه باستهداف الطيران الروسي وطيران النظام مشافي المدينة واعتبره جريمة حرب بموجب اتفاقيات جنيف، وناشد البيان المنظمات الطبية المحلية والعالمية المساهمة في إعادة الخدمات الطبية إلى المدينة لإنقاذ أرواح المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ بعد حرمان نحو 200 ألف مستفيد من الخدمات الطبية التي كان يقدمها المشفيان، ووثق البيان استشهاد 9 من أفراد الكوادر الطبية وجرح 10 آخرين، إضافة إلى استشهاد 18 من المرضى والمراجعين وإصابة العشرات بينهم نساء وأطفال.

المجلس المحليُ دعا منظمة أطباء بلا حدود التي تعرض مشفاها للقصف وكافة المنظمات الحقوقية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لملاحقة «المجرمين ومعاقبتهم».

المكتب الزراعي في دوما: جهود لتأمين احتياجات الفلاحين وسط الحصار الخانق

أنشأ المجلس المحلي في مدينة دوما مكتباً زراعياً لتلبية حاجات المزارعين، انطلاقاً من الصعوبات الكبيرة التي تعوق عملهم بسبب الحصار الذي تُطْبِقه قوات النظام على المدينة، ولكي يكون المكتب عوناً للمزارعين في تلبية حاجات سكان هذه المدينة من الخضروات وباقي المزروعات.

يشرف على هذا المكتب مهندسون زراعيون وبعض الفلاحين من أصحاب الخبرة في هذا المجال، والذين يعملون على تقدير الحاجات الغذائية لسكان المدينة، وعلى أساسها يقومون بدراسة الحلول والمشاريع التي يمكن إقامتها.

ويقول أحمد طه "إداري في المجلس المحلي لمدينة دوما" لـ سوريتنا: «من مهام هذا المكتب تقديم الخدمات الإرشادية للفلاحين، كما يسدي العاملين فيه بعض الخدمات لمزارعي المنطقة، منها توزيع مبيدات الحشرات وسموم الجرذان والقوارض، كما ينسق العاملون مع مكتب الخدمات للقيام بحملات دورية لرش مبيدات الحشرات».

خدمات المجلس

من أبرز المشاريع التي قام بها المكتب الزراعي في مدينة دوما، هي زرع 60 دونماً قمحاً في العام الماضي بالتعاون مع الفلاحين، حيث قدرت العائدات بـ 31500 كيلو، وفي عام 2014 كان قد زرع 2500 دونم ليحصد من كل دونم بين 450 و600 كيلو، ثم ارتفعت المساحة المزروعة إلى 103 دونمات ذرة وفول في عام 2015، حيث قدِّر الناتج بأكثر من 52 ألف كيلو غرام.

وفي إطار الخدمات التي يقدمها المكتب للمزارعين في دوما، تم في صيف العام الماضي رشُّ مبيدات حشرية في الأراضي الزراعية بمعدل 4 رشّات في الشهر، كما قام المكتب بتوزيع مبيدات القوارض لجميع المواطنين وبشكل مجاني، وتمَّ تخفيض سعر المبيدات الحشرية الخاصة بحشرة "السونا" التي تضرُّ بالقمح.

صعوبات

الكثير من الصعوبات تعيق عمل المكتب الزراعي، حيث يفيد طه أن أبرزها «غلاء الوقود؛ فمعظم المشاريع التي نقوم بها تعتمد على الآليات، كما أن تفاوت الأسعار يسبب لنا الكثير من المشاكل أثناء الشراء، كما نجد صعوبة في تأمين السماد والمبيدات».

يشتكي بعض المواطنين من عدم توفير المكتب الزراعي لاحتياجاتهم، فيقول المزارع أبو جاسم 42 عاماً «طلبنا من المجلس المحلي أن يؤمن لنا السماد، وحين التوزيع تفاجأنا أن الكميات كانت قليلة، فالكثير من المزارعين لم يحصلوا على المادة، وبالتالي لم يتمكنوا من الزراعة: «نحن نطالب بزيادة الدعم والعمل على توفير السماد والاحتياجات الزراعية».

أما المزارع أبو مصطفى 66 عاماً فيشتكي من ارتفاع أسعار المحروقات ويقول: «مشاكلنا لا تقتصر على عدم توفر السماد، فنحن نعاني من غلاء المازوت وعدم توفر قطع غيار المضخات، وعدم القدرة على إصلاح الآليات».

ساهم المكتب الزراعي بزراعة 2560 دونم قمح و103 دونمات ذرة وفول في عامي 2014 و2015.

مجلس حماة يشيد فرناً في الريف الشرقي لخدمة 27 ألف نسمة

افتتح المجلس المحلي لحماة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في المحافظة فرناً آلياً هو الأول من نوعه في ريف حماة الشرقي، حيث يخدم أكثر من 27 ألف نسمة، وتم تشييد هذا الفرن بالتعاون بين مجلس المحافظة والبرنامج الإقليمي للغذاء، وذلك من أجل تغطية نفقات الفرن الدورية وتكاليف إنشائه.

وقال ريان الأحمد «مدير المشروع وعضو مجلس محافظة حماة الحرة»: «دخل الفرن في مرحلة العمل في 14 / 1 / 2016، ويخدم حوالي 30 قرية في ريف حماة الشرقي، وبات مصدراً أساسياً لتزويد أهالي الريف الشرقي بالخبز، كون معظم أفران المنطقة باتت خارج الخدمة، بعد أن دمرها النظام بمدفعياته وطائراته».

سعى المجلس المحلي إلى إنشاء هذا الفرن، انطلاقاً من الحاجة الماسة التي تتجلى في معناة الناس الذين كانوا يضطرون للذهاب إلى ريف إدلب حتى يشتروا الخبز، ويقول عبد المعين أحمد أحد سكان ريف حماة الشرقي: «كنت أقطع أكثر من 60 كيلو متراً حتى أصل إلى إحدى قرى ريف إدلب وأشتري الخبز، وكان سعر الربطة ذات وزن 700 غرام، يصل إلى 150 ليرة».

يخبز الفرن يومياً بين 3 - 4 أطنان من مادة الطحين، ويبيع ربطة الخبز الواحدة والتي تزن حوالي 1400 غرام بسعر 100 ليرة سورية، وقد تمكن مجلس المحافظة من تأمين عقد يضمن تزويد الفرن بمادة الطحين لمدة خمسين يومياً، وقابلة للتجديد.

قلة الطحين

وناشد الأحمد جميع المنظمات والهيئات الإغاثية بدعم الفرن بمادة الطحين من أجل سدِّ احتياجات المدنيين في المنطقة، مشيراً إلى أن الفرن مهدد بالتوقف في حال لم يتم تأمين احتياجاته.

ويعاني سكان عموم ريف حماه من وضع إنساني متردٍّ، بسبب القصف المستمر الذي تشنه الطائرات الروسية ومروحيات النظام، والذي أدى إلى سقوط عدد كبير من القلى والجرحى في صفوف المدنيين، وتهجير عدد كبير من الناس، خاصة خلال الأيام الأخيرة.

«طرقات آمنة من القصف» مشاريع مستمرة للمجلس المحلي في اللاذقية

يسعى المجلس المحلي في ريف اللاذقية الخاضع لسيطرة المعارضة إلى تأمين طرقات آمنة للسكان، فالنظام يقوم باستهداف الطرقات العامة والفرعية التي تصل بين القرى مستخدماً القذائف والطيران، خاصة أن النظام تمكن مؤخراً من كشف بعض المناطق، وباتت تحت مرأى قناصته.

بدأ المجلس بفتح طرقات بديلة، يصعب استهدافها، لكي يستخدمها المدنيون في التنقل دون تعرضهم لأي خطر، وتعاون المجلس مع فرق الدفاع المدني في هذا المشروع الذي دخل حيز التنفيذ منذ أسبوعين.

ويعتمد المجلس في هذا المشروع على عماله وآلياته، وعلى بعض المساعدات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الخيرية، إضافة إلى مساهمة بسيطة يقدمها مقاتلو الجيش الحر في ريف اللاذقية.

ويقول فادي ابراهيم رئيس المجلس المحلي لمحافظة اللاذقية في تصريح لـ سوريتنا: «نقوم بفتح طرقات مخفية ومحمية بالجبال، وغالبية هذه الطرق هي تحويلات فرعية ذات مسافات قصيرة، لكي نجعل السيارات تتجنب المرور من الطرق المستهدفة، وحالياً نركز على المناطق التي باتت مرصودة بشكل مباشر من قبل النظام».

ويضيف المصدر: «أعطينا أولوية للطرق التي تؤدي إلى المشافي الميدانية والمناطق الحدودية وأمنّا طريقاً يُقبِل المدنيين إلى ريف إدلب».

وقد أتم المجلس فتح ثلاثة طرقات أبرزها الطريق الذي يصل قريتي سلور ولاقا في جبل التركمان، كما استبدل المجلس الجسر القديم الذي كان يصل قرية عين عيسى بقرية الشحرورة بجسر حديدي جديد.

العاملون في المجلس مستمرون رغم الخطر

وأكد عدد من عمال المجلس المحلي على إصرارهم على فتح هذه الطرقات رغم الخطر الذي يحيط بهم خلال فترة عملهم، حيث قال أبو محمد العامل في المجلس المحلي: «رغم أننا نعمل بشكل تطوعي، إلا أننا مستمرون في تأمين طرقات آمنة لأهلنا في ريف اللاذقية».

ومن الجدير ذكره أن المجلس المحلي في اللاذقية عمل خلال السنوات الخمس الماضية في عدة مشاريع خدمية في مجال صيانة الطرقات وتحسينها، منها ردم الحفر الناتجة عن القصف، ورصف بعض الطرقات، وشق طرقات جديدة وممرات مائية، وتسهيل بعض الطرقات التي تودي إلى مخيمات النازحين.

ساهمت بعض الفصائل العسكرية المقاتلة في ريف اللاذقية بفتح هذه الطرقات عن طريق تقديم آلياتها، كما تلقى المجلس مساعدات من الهلال الأحمر القطري الذي يتكفل بتقديم المحروقات التي تستخدمها آليات هذا المشروع، وكان لمؤسسة عطاء الخيرية دور في رصف الطريق الذي يصل قرى ريف اللاذقية بريف جسر الشغور الغربي، حيث يرى المجلس المحلي أن هذه الطريق هي شريان الحياة بالنسبة لسكان قرى ريف اللاذقية التي باتت محاصرة من ثلاث جهات.

السجل المدني والعقاري: مؤسسات مدنية فاعلة في دوما

تقع إعادة تأهيل المؤسسات المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، كأولى الأولويات التي يجب على المجالس المحلية أن تعمل بها، لكي تتمكن، بوجود تلك المؤسسات، من إدارة الخدمات وتأمين احتياجات السكان وفقاً للإمكانيات المتاحة، ومن هذا المنطلق، كانت جهود المجلس المحلي في دوما في إعادة هيكلة مؤسستي السجل المدني والسجل العقاري، وافتتاح مكاتب للسجلّين في المدينة، وهو ما بدأ يجني ثماره منذ مطلع 2013 وحتى الآن.

السجل المدني

يقدم السجل المدني خدماته لسكان مدينة دوما والقرى المحيطة بها، ويعمل في هذه المؤسسة 11 موظفاً، تتركز جهودهم على استصدار الوثائق الشخصية والبيانات العائلية والفردية، وتوثيق عقود الزواج وبيانات الولادة والوفاة، ويعمل المكتب على توثيق حقوق المواطنين وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق الميراث.

يقول أحمد طعمة عضو في المجلس المحلي لمدينة دوما: «يخدم السجل المدني أكثر من 150 ألف نسمة، بجميع ما يلزم من وثائق وثبوتيات، إضافة إلى توثيق ومطابقة الوثائق المدنية القديمة».

وتحدث الطعمة عن الصعوبات التي تعيق عمل السجل المدني، فقال: «نحن نتخوف من أن تتعرض السجلات المدنية بما فيها من حقوق للإتلاف، بسبب الوضع الأمني المتردي والقصف العنيف الذي تتعرض له المدينة»، وأشار أيضاً إلى أن المجلس يسعى إلى أتمتة السجلات المدنية، من خلال تصويرها وحفظها على شكل ملفات إلكترونية.

السجل العقاري

فعّل المجلس المحلي دور السجل العقاري، ليقوم بدوره ويقدِّم خدماته لأهالي دوما وريفها، ويعمل في هذه المؤسسة 32 موظفاً موزعين على ثمانية أقسام مختلفة المهام، منها مختصة بالتوثيق العقاري، وأخرى في أتمتة المعلومات، إضافة إلى الأرشفة والتدقيق.

وينظم السجل كلَّ عقود البيع والشراء والإيجار ويوثقها في سجلاته، ويولي السجل أولوية لضمان حقوق المواطنين من خلال المكتب المختص بالأتمتة والتصوير، والذي يقوم بتحويل السجلات العقارية وكل ما يرد من ثبوتيات إلى نسخ إلكترونية لضمان عدم تعرضها للإتلاف، ويتعاون مع كاتبي العدل ومكتب «الطابو»، في معاملات الفروغ العقارية.

وبخصوص السجل العقاري أفاد طعمة «يخدم السجل حوالي 60 منطقة عقارية، منها دوما، والشيفونية، والريحان، وحوش نصري، وكامل منطقة المرج حتى عدرا والضمير».

ومن المشكلات ما لا يمكن للمجلس المحلي حلّه، كونه يتعلق بمؤسسات النظام في دمشق، حيث يقول أبو راتب «55 عاماً ومن سكان دوما»: «لا نستطيع استخدام الثبوتيات والأوراق التي يمنحها السجل العقاري إلا في المناطق المحررة، وهذا الأمر يسبب عائقاً لمن يود أن يجري أية معاملة في الدوائر التي تقع في مناطق سيطرة النظام، والتي لا تعترف بهذه الأوراق».

راجع المجلس المحلي في دوما 5613 مواطناً فيما يتعلّق بالسجلات العقارية والمدنية خلال الربع الأخير من عام 2015

تأسس المجلس المحلي في دوما بتاريخ 25 كانون الأول 2012، وذلك بعد سيطرة قوات المعارضة على المدينة.

يتألف المجلس من مكتب تنفيذي يضم 9 أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء المجلس الـ «25» عضواً، بمن فيهم رئيس المجلس ونائبه وأمين السر ومدير مكتب الخدمات ومدير المشاريع ومدير الدراسات ومدير السجلات العقارية والمدنية ومدير الخدمات الإغاثية، إضافة إلى مدير مكتب الثقافة والتعليم.

المجلس المحلي في اللاذقية مستمر في حملة توزيع الألبسة رغم الصعوبات

يستمر المجلس المحلي في ريف اللاذقية بحملته التي أطلقها منذ شهرين، والتي يقوم من خلالها بتوزيع الألبسة مجاناً على مستحقيها من النازحين في ريف اللاذقية وريف إدلب الغربي، ولكن قصف النظام وتقدمه في جبل الأكراد والتركمان أضطر المجلس لإغلاق صالتي التوزيع الكائنتين في قرتي خربة لجوز واليمضية، ورغم ذلك استكمل القائمون على الحملة توزيعهم للألبسة ولكن بشكل فردي، من خلال زيارتهم لأماكن وجود النازحين والمحتاجين في ريف اللاذقية ريف حماه وإدلب.

استفاد من حملة توزيع الألبسة في الصالات 1500 عائلة، كما استفاد من حملة التوزيع الفردية أكثر من 50 ألف نسمة.

يتم توزيع الألبسة تبعاً لحاجة كلِّ أسرة، وبشكل وسطي تمنح الحملة ستَّ قطع متنوعة من الألبسة لكل عائلة، ويقول فادي إبراهيم رئيس المجلس المحلي في اللاذقية: «استفادت أكثر من 1500 عائلة من حملة توزيع الألبسة في الصالات، والتي كنا نتعاون فيها مع جمعية «رحمة»، ولكن بسبب الوضع الأمني المتردِّي في ريف اللاذقية بات وصول الناس لهذه الصالات صعباً، ففضل المجلس إغلاقها، وفك الارتباط مع جمعية «رحمة» والقيام بالتوزيع الجوال عبر السيارات، وخصصنا لكل عائلة حصة محددة، وقد استفاد من حملة التوزيع الفردية أكثر من 50 ألف نسمة»، وأضاف الإبراهيم «تعاونا مع المجالس الفرعية في ريفي حماه وإدلب، ووزعنا الألبسة في قرى الحويز وقلعة المضيق والطاقة، في ريف حماه، أما في ريف إدلب، فتم التوزيع في العدنانية والمطلقة وباريشا والبودقلية».

معظم الألبسة التي تقدِّمها الحملة هي حديثة الصنع، إضافة إلى بعض الألبسة المستعملة، وهي مقدَّمة من بعض وكالات الألبسة التركية، ومن الجمعيات والهيئات الإغاثية الدولية، ومنها قدم من قبل الهلال الأحمر التركي كمساعدة للمحتاجين في سوريا.

يقول ياسين العلوان أحد سكان ريف اللاذقية: «نزحنا من بيوتنا دون أن نخرج معنا أي شيء، والكثير من الناس على هذه الحال، فكان للمعونة التي قدمها المجلس فائدة كبيرة، والتي كانت تحتوي ملابس شتوية ومناسبة لجميع الأعمار من نساء ورجال وأطفال».

وبين رئيس المجلس المحلي أن حملة توزيع الألبسة مستمرة، وأن المجلس سوف يتابع تقديم المساعدات بشتى أنواعها للنازحين والمحتاجين في ريف اللاذقية وإدلب وبعض قرى ريف حماة، وأن المجلس سوف يركز جهوده على مساعدة النازحين في مخيمات ريف إدلب القريبة من الحدود التركية.

تأسس المجلس المحلي في اللاذقية في 12 شباط 2013، ليضم 11 عضواً يقودون المكاتب الخاضعة للمجلس، ويضم أعضاءً من اللاذقية وجبلة والحفة وقرى جبلَي الأكراد والتركمان.

دفعة جديد من المساعدات تدخل مضايا، وكفريا والفوعة

بدأت فرَق الهلال الأحمر السوري بإدخال شحنة جديدة من المساعدات الغذائية إلى مناطق كفريا والفوعة في إدلب شمال البلاد، ومضايا بريف دمشق، وذلك كجزء من تنفيذ الاتفاق المبرم بين فصائل المعارضة المسلحة عبر وسطاء مع النظام وحلفائه الإيرانيين.

ناشطون أكدوا أن شحنات جديدة من المواد الغذائية تحملها سيارات للهلال الأحمر وبرعاية الأمم المتحدة وصلت لمشارف المناطق المحاصرة في مضايا والفوعة دون تحديد أعداد السيارات أو المواد التي تحملها.

من جهته أوضح الهلال الأحمر أن 100 سيارة من المواد الغذائية دخلت إلى المناطق المحاصرة في مضايا والفوعة فيما دخلت عدة سيارات طبية لبلدة مضايا لنقل عدة حالات مرضية للمشافي الطبية في دمشق.

وكانت الأمم المتحدة والهلال الأحمر أدخلت عدة دفعات سابقة من المواد الغذائية للمنطقتين المذكورتين ضمن الاتفاق المبرم وبرعاية الأمم المتحدة.

بالمقابل أكد ناشطون إعلاميون أن ثلاث سيارات دخلت الزبداني، بينما دخلت 58 سيارة أخرى إلى مضايا، حيث يبلغ نصيب الزبداني 200 سلة غذائية و400 كيس طحين، ومضايا 7800 سلة غذائية و15600 كيس طحين بوزن 15 كغ لكل كيس، في حين دخل إلى الفوعة 4 آلاف سلة غذائية و8 آلاف كيس طحين، إضافة إلى المواد الطبية والأدوية إلى المناطق المذكورة.

المجلس المحلي في حلب، يطلق مشروع «مواردنا» لتأمين الخبز للسكان

أطلق المجلس المحلي لمدينة حلب مشروعاً جديداً يهدف إلى المساهمة في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين وتأمين مادة الخبز بسعر مناسب ومنافس لأسعار السوق، المشروع الذي حمل اسم «مواردنا» يسعى إلى كسر ارتفاع أسعار الخبز وتأثيرها على المواطنين من خلال بيع الخبز بسعر التكلفة.

قال المهندس مصعب الخلف مسؤول مكتب الطحين في المجلس المحلي لمدينة حلب ومدير المشروع لـ سوريتنا: «أجرينا دراسة بسيطة لاحتياجات المدينة لمادة الخبز، والتي يتجاوز عدد سكانها 300 ألف نسمة، وخلصنا إلى نتيجة مفادها أن الاستهلاك اليومي للمدينة يقارب 120 طناً من الطحين بمعدل 400 غ للفرد الواحد»، وأضاف الخلف «المشروع كان بالتعاون مع وحدة تنسيق الدعم التي أرسلت إلينا 1000 طنٍ من الطحين بمدة تنفيذ تستغرق 50 يوماً، وقد تعاقدنا مع عدد من الأفران الموزعة جغرافياً بحيث تراعي الكثافة السكانية في الأحياء، ونقوم بتوزيع ما يقارب 20 طناً يومياً».

ويوضح مدير المشروع «تباع ربطة الخبز المدعومة من المجلس التي تزن نحو 1400 غرام بمئة ليرة سورية، في حين أن الخبز غير المدعوم في الأسواق يباع بالسعر نفسه وبوزن أقل يصل إلى 700 غرام للربطة الواحدة، وهدفنا الأساسي هو وصول الخبز للمواطنين بأسعار منخفضة والحفاظ على السعر الطبيعي لهذه المادة في الأسواق».

المشروع لقي صدى إيجابياً لدى شريحة واسعة من المواطنين الذين يشتكون من ارتفاع دائم في أسعار المواد الغذائية، لاسيما بعد اقتراب المدينة من الحصار الذي بات يهددها الآن أكثر من أي وقت مضى، يقول محمد. ك وهو عامل ذو دخل محدود «حالياً أحرص على شراء الخبز المدعوم من المجلس، فهو أوفر من خبز السوق العادي، عائلتي مؤلفة من 5 أفراد ونحتاج يومياً إلى ربطتين من الخبز بسعر 200 ليرة، في السابق كنت مضطراً لشراء 3 ربطات من الخبز بسعر 300 ليرة لأنها أقل وزناً»، ويضيف محمد «سمعنا من أصحاب الأفران أن هذا السعر مؤقت وسيعود كما كان بانتهاء المشروع، نحن نطالب بأن يستمر المجلس في دعم الخبز ويكسر احتكار التجار والأسواق لأنه قوت يومنا».

سلبيات

يلفت بعض النشطاء في حلب إلى أن طريقة توزيع الخبز تحمل بعض السلبيات، حيث إن المادة المدعومة ليست مخصصة لأصحاب الحاجة فقط، وإنما توزع لكل الناس على اختلاف وضعهم المادي كما يقول عمر البيسكي، ويتابع عمر وهو رئيس مجلس حي طريق الباب: «بالرغم من أن المشروع يكسر احتكار أصحاب بسطات الخبز إلا أن توزيعه على الأفران دون التنسيق مع مجالس الأحياء أو تخصيصه لأصحاب الحاجة يقلل من أهمية المشروع، ويبعده عن تحقيق أهدافه الأساسية».

مدينة حلب التي تضم 300 ألف نسمة، تحتاج يومياً إلى 120 طناً من مادة الطحين، أي 400 غرام لكل فرد. وتباع ربطة الخبز التي تزن 1400 غرام بـ 100 ليرة سورية،

من الذي أعاق وصول الفرن الآلي إلى مدينة الأتارب؟

تعرضت مدينة الأتارب بريف حلب الغربي لحملات عسكرية متعددة منذ خروجها عن سلطة النظام كونها تحتل مكاناً استراتيجياً كعقدة مواصلات بين ريفي حلب وإدلب، وتستضيف آلاف النازحين من مختلف المناطق السورية، وبعد دخول روسيا إلى جانب قوات النظام، واستهدافها المناطق الخارجة عن سيطرته، تعرضت الأتارب لعدد من الغارات الجوية من الطيران الروسي الذي استهدف البنى التحتية في المدينة والمراكز الحيوية، كان آخرها الفرن الآلي الذي دُمر مبناه بشكل شبه كامل وتضررت آلياته.

أثناء نقل آليات الفرن إلى مدينة الأتارب

مساعٍ ومعوقات

سعىً المجلس المحلي لمدينة الأتارب إلى تأمين فرن بديل لتوفير رغيف الخبز للآلاف من سكان المدينة، وتواصل مع المنظمات الداعمة، وتمكن من عقد اتفاق مع منظمة كومينكس لتوريد فرن آلي إلى المدينة.

وبعد استدراج العروض وإجراء المناقصات تعاقدت المنظمة الداعمة مع أحد مصنعي الأفران السوريين في تركيا لتوريد الفرن وتركيبه وتشغيله في المدينة، وعندما نقل الفرن من تركيا عبر معبر باب الهوى قررت إدارة المعبر حجزه لاعتبارات أمنية وشكوك تتعلق بالمصدّر.

سوريتنا حاولت تقصي ملابسات الموضوع والبحث عن الجهة التي تقف وراء منع إدخال الفرن إلى المدينة وحاورت عدداً ممن هم على اطلاع بالقضية.

مصدر مطلع على ملابسات الموضوع فضل عدم الكشف عن هويته قال لـ سوريتنا: «بعض المتضررين من أصحاب المصانع في تركيا، والذين تربطهم صلات مع بعض المقاتلين في الداخل اتهموا المصنع الذي رست عليه مناقصة الفرن بأنه متعامل مع النظام وشبيح، وألّب إدارة المعبر عليه بذريعة أنه يريد إدخال الفرن إلى مناطق سيطرة النظام»، وأضاف المصدر «وبعد تحقق إدارة المعبر من هوية المصنع رفعت الحجز عن معدات الفرن بعدما بقي محتجزاً لنحو أسبوعين، حتى إن حركة أحرار الشام وعدت بتأمين كميات من الطحين للفرن الجديد».

مدير المكتب الإعلامي في المجلس المحلي للأتارب وليد عبيان قال لـ سوريتنا: «إن إدارة المعبر احتجزت معدات الفرن لدواعٍ أمنية، بعد أن أُخطِرت بأن المصنع متعامل مع النظام، وقد صدّر له أفراناً إلى مناطق سيطرته»، وتابع عبيان «وبعد التحقق من الموضوع تمّ نقل الفرن إلى الأتارب وحُلت المشكلة».

وحول صعوبات تشغيل الفرن الجديد قال عبيان: «نواجه صعوبات بالغة في تأمين مكان لتركيب وتشغيل الفرن، وما يعيقنا هو الخوف من قصف متجدّد للفرن، والأهالي يتخوفون من وضعه داخل المدينة بعد أن تم استهداف الفرن الحالي خمس مرات، الآن نحن بصدد بناء مركز للتشغيل ولكن لا نستطيع الكشف عن المكان حالياً».

استطاعت سوريتنا الوصول إلى المصدِّر سامي قماز وهو صناعي سوري مقيم في تركيا، والذي أوضح قائلاً: «بعد أن رست المناقصة عليّ وبدأت التحضير لنقل الفرن إلى المعبر، حاول المدعو ف. ك إفشال المشروع والطعن في سمعتي شخصياً؛ لأنه لم يستفد من المناقصة علماً أنه دخيل على مهنة تصنيع الأفران لكن له ارتباطات بكتائب ومقاتلين في إدلب ويورّد البضائع عن طريقهم»، وتابع قماز «روّج ف. ك على صفحات التواصل بأنني متعامل مع النظام بذريعة أن لي أقرباء يقطنون في مناطق سيطرة النظام بحلب، ومن خلال عدة أشخاص أرسل تقريراً إلى معبر باب الهوى، وعلى إثر ذلك أوقفت إدارة المعبر دخول الفرن لحين التحقق، وبعد عدة أيام طلب شخص مقرب من ف. ك لقائي في تركيا لحل الإشكال وفوجئت أنه طلب مني 30 ألف دولار مقابل السماح بإدخال الفرن والتوقف عن الطعن بسمعتي، فرفضت ولم أدفع أي مبلغ له، ثم حل الإشكال بتنسيق بعض الأتراك مع والي المعبر، وتمّ السماح بعبور الفرن إلى الداخل».

أصدرت إدارة معبر باب الهوى والمجلس المحلي لمدينة الأتارب بياناً مشتركاً حول ملابسات القضية، وبررت إدارة المعبر أن احتجاز معدات الفرن كان من أجل «صيانة أموال أهالي المدينة من أن تذهب إلى جهات لها ارتباط بالنظام أو تجار الحروب»، في حين رفض المجلس المحلي للمدينة أن «تستغل الحادثة إعلامياً لتشويه صورة أي مكون من مكونات الثورة».

بعضها مجمد وأخرى في طور التوقف: مجالس حماه بلا أي دعم مالي!

لا تبدو المشكلة المالية وضعف التمويل وقلة الموارد لدى غالبية المجالس المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، مشكلة جديدة، حيث تضع جميع تلك المجالس قضية التمويل كأولى العقبات التي تعترض عملها ومشاريعها، وتقف حائلاً بينها وبين تقديم الخدمات للمواطنين، إلا أن هذه المشكلة تصبح متجددةً وذات وطأة أكبر في ظل القصف اليومي والحصار الذي يطال الكثير من المناطق، ويبدو التمويل أكثر إلحاحاً في ظل الظروف الاستثنائية، وهو ما يبدو بشكل واضح حالياً لدى مجالس حماه.

تجتمع مختلف مجالس حماه التي تدير الشؤون المدنية والخدمية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، والتي تخضع أغلبها لقصف وحصار حالياً، على أن أول ما يواجهها هو ضعف التمويل أو انعدامه، وقد باتت بعض تلك المجالس تبحث عن موارد بديلة، بينما لا تجد بعضها أصلاً مجالاً للبحث، والواقع يقف في وجه المسؤولين عنها.

مشاريع الدعم الإغاثي في حماه

فرن في ريف حماه الشرقي

اللطامنة بدون دعم منذ منتصف 2014

يقول رئيس المجلس المحلي في بلدة اللطامنة بريف حماه عثمان السلوم) لـ سوريتنا: «إن مشكلتين أساسيتين تعيقان عمل المجلس المحلي أولهما أمنية والثانية مادية، فالمشكلة الأمنية تمنع الاستقرار في عمل المجلس وخدمته للمواطنين، وعلى سبيل المثال يضطر الأهالي، عند القصف العشوائي المكثف من قبل قوات النظام والطيران الروسي، للنزوح عدة أيام حتى يهدأ القصف، وهذا يؤثر في كثير من الأمور، أهمها التعليمية».

ويضيف السلوم «المشكلة المادية هي أحد أهم معوقات عمل المجلس بسبب عدم وجود أي مورد مالي يستطيع به تغطية نفقاته، ولا حتى مشاريع استثمارية خاصة»، مشيراً إلى أن ذلك له تأثير كبير على الأهالي المقيمين في البلدة والنازحين، لعدم وجود قدرة تشغيلية للمجلس يستطيع من خلالها استقدام الخبرات والكفاءات العلمية والنوعية التي تفيد جداً في النهوض بواقع البلدة «السيء للغاية»، على حد تعبيره.

وأوضح المصدر أن تأثير المشكلة المادية يطال أيضاً حركة أعضاء المجلس لضعف الإمكانية المالية في متابعة أحوال النازحين، والاطلاع على أحوالهم، وعدم القدرة على متابعة المنظمات الإغاثية لتذكيرهم وحثهم على مساعدة المدنيين.

وبيّن السلوم أن المجلس المحلي في البلدة لم يتوفر له أي دعم مالي منذ منتصف عام 2014، منوّهاً إلى أن المجالس المحلية هي المؤسسات الأكثر فاعلية والتي تمثل المجتمع المدني، ولذلك فإن دعمها «ضرورة ملحّة من أجل المحافظة على حقوق المواطنين والالتزام بالعمل المؤسساتي وإيصال الحقوق إلى أصحابها»، بحسب وصفه.

لا مشاريع بديلة في قلعة المضيق

ينفي رئيس المجلس المحلي في بلدة قلعة المضيق بريف حماه الغربي السيد جمال حميد وجود أية مشاريع بديلة يستطيع من خلالها المجلس تأمين دعم مالي لنفسه، مقراً بأن آخر دعم وصله في عام 2014، وهو يقف اليوم عاجزاً عن العمل، حتى في أهم الخدمات الضرورية للمواطنين والنازحين كالكهرباء والمياه والنظافة والصرف الصحي وغيرها، حسب قوله.

في عام 2014 وصلت إلى المجلس مبالغ مالية ساعدته على القيام بالمشاريع البسيطة مثل إصلاح شبكة المياه وإصلاح القواطع الكهربائية، بمعنى أنه حتى من خلال هذه المبالغ التي وصلت لم يستطع القيام بمشروع جديد: «فكيف بانقطاع التمويل نهائياً».

«لا يمكن ضمان استمرار عمل المجالس المحلية دون دعم مالي، وستبقى المجالس عاجزةً عن خدمة المواطنين في ظروف الحصار وضعف الموارد، وقلة فرص العمل»، يختتم مدير المجلس.

مجالس ريف حماه الشرقي أمام خطر التوقف عن العمل

يقول ريان الأحمد مدير تجمع المجالس المحلية في ريف حماة الشرقي والمكونة من 15 مجلساً: «إن هذه المجالس بدأت بالانحلال؛ نظراً لعدم تقديم أي دعم يضمن استمرارية عملها على الأرض»، مشيراً إلى أنه لا يوجد أية مشاريع تنموية في المنطقة سوى مشروع واحد وهو فرن لإنتاج مادة الخبز، والذي بدأ عمله منذ حوالي شهر حيث يتم بيع الربطة بـ 100 ليرة، مع العلم أن تكلفتها هي 90 ليرة، أي بنسبة 10 ٪ كعائد للمجالس في المنطقة، من أجل استمرارية العمل، على حدٍّ تعبيره، وهو ما لا يكفي لاستمرار العمل في المشروع ذاته.

وقال الأحمد «وفي حال حصل أحد المجالس في المنطقة على بعض المواد الإغاثية يقوم باستعارة إحدى السيارات من فصيل عسكري معارض، أو أحد أقارب عضو في إحدى المجالس مقابل إعطائه حصة إغاثية، وذلك من أجل جلب المواد من منطقة وجودها، نظراً لعدم وجود كلفة تشغيلية للمجالس في المنطقة بشكل عام، وعدم وجود آليات»، منوهاً إلى أنه لا أحد يقبل أن يعمل ثلاث سنوات على التوالي بشكل تطوعي.

أحد مخيمات ريف حماه الشرقي

المجلس المحلي في بلدة عقرب.. مكتب وصورة لا أكثر

يقول سليمان اليوسف رئيس المجلس المحلي في بلدة عقرب بريف حماه الجنوبي: «إن المجالس المحلية في معظم مناطق ريف حماة الجنوبي، وليس فقط بلدة عقرب، عبارة عن مكاتب وأشكال وصور فقط، دون أن يكون لها أي دور خدمي»، حسب قوله.

ويوضح المصدر أن هناك ورشات في البلدة تابعة للأهالي، وليس للمجلس المحلي، تقوم بأعمال خدمية كورشات الكهرباء والمياه والطبية وغيرها، حيث تؤمن احتياجاتها عن طريق الجباية من الأهالي بقيمة 200 ليرة شهرياً لكل ورشة، لافتاً إلى أن هذه الورشات هي من تأسيس المجلس المحلي، ولكن بسبب قلة الدعم أصبحت حرّة دون أية سيطرة عليها من قبل المجلس، على حد تعبيره.

ويبين المصدر أنه لا توجد أية مشاريع تنموية تعود على المجلس بمردود مادي، حيث إن أية منظمة أو هيئة تقوم بمشاريع معينة في مناطق ريف حماه الجنوبي، تقوم بالتواصل مع مندوبيها في المنطقة، وليا تتواصل مع المجلس المحلي، وهو ما ساهم في تجميد عمل المجالس بشكل كلي، مشيراً إلى أن المجلس لم يتلقَّ أي دعم مادي منذ أكثر من عام ونصف.

وأضاف المصدر أنه «بسبب قلة الدعم امتنع الكثير من المدنيين عن الترشح إلى العمل ضمن نطاق المجلس، ما أفقد المجلس ثقته بين المدنيين»، بحسب وصفه.

يوجد في مدينة حماة وريفها حوالي 70 مجلساً محلياً أعيدت هيكليتها منذ شهر آذار من العام الماضي، ومايزال مجلس محافظة حماة يقوم بتشكيل بعض المجالس المحلية في القرى والبلدات التي ليس فيها مجالس من أجل استكمال المؤسسة المدنية الكاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في المحافظة.

تتشكل المجالس المحلية في حماه وفق نظام البلديات، فكل مركز بلدة يقوم بتشكيل مجلس له وللقرى التابعة لبلدته، ويتكون المجلس من 12 عضواً يشغلون 12 مكتباً، وذلك بعد أن تجتمع جميع القوى في المناطق التابعة لتلك البلدة وتختار الاشخاص المناسبين لذلك المجلس، ويتم ذلك بحضور مجلس المحافظة وأحيانا الهيئة الشرعية لمدينة حماة.

لا توجد في ريف حماه الشرقي أية مشاريع تنموية في المنطقة سوى مشروع واحد هو فرن لإنتاج مادة الخبز

أمام الحصار المرتقب:

ماذا أعد المجلس المحلي لمدينة حلب والمنظمات الإغاثية والمدنية؟

لـم يعد الحديـث عن حصار مدينة حلـب مجرد تحذيرات يطلقها نشـطاء مدنيـون ليحثـوا قـوات المعارضـة علـى وقـف تقـدُّم قـوات النظام والميليشـيات المسـاندة التـي تسـعى إلى تطويـق المدينـة، بل بات حصارها أمراً وشيكاً ومسألة وقت في حال لم تتغير خارطة السيطرة على العسكرية على الأرض، أو لم تنجح المساعي السياسية في الوصول إلى اتفاق على وقف إطلاق نار يشمل حلب وريفها.

في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشـها المدينة وفقدان الأمل بأي تغيير قريب على الصعيدين العسـكري أو السياسـي يسـارع المجلس المحلـي لمدينة حلـب والمنظمات الإغاثيـة العاملة فيهـا إلى توريـد وتخزين أكبـر كمية ممكنة من المـواد الإغاثية التي تخفف من وطأة الحصار على عشرات الآلاف من السكان المتبقين في المدينة، محاولين الاستفادة من تجارب المدن التي ذاقت لوعة الحصـار والعمل علـى عدم تكـرار التجارب المأسـاوية السـابقة، وبالرغم مـن الجهود المكثفـة والعمـل الـدؤوب مـن المجلـس المحلـي لحلـب والمنظمات الإغاثيـة، إلا أن تلـك الجهود تبقـى في الإطـار الفردي ولم ترتق إلـى العمل الجماعـي المنظم القائم علىَ التنسـيق بين الأطراف الفاعلة بحسب ما صرح المعنيون بالموضوع لـ سوريتنا.

غرفة لإدارة الأزمة

بـادر المجلـس المحلـي لمدينـة حلـب إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة لإدارة الأزمة بالاشـتراك مـع الشـرطة الحـرة والمحكمة الشـرعية، بغيـةَ المحافظـة علـى مخزون المدينـة مـن المـواد الغذائيـة والمحروقات وضمان توفرها للسـكان بالسعر الطبيعي، وذلك من خلال عدة إجراءات قالت اللجنة إنها سـتتخذها في هذا الشأن، أبرزها منع إخراج المـواد الغذائيـة والمحروقـات مـن المدينة وإحداث دائرة مختصـة في الأمور التموينية وتسـيير دوريات من الشرطة الحرة لمراقبة الأسواق وضبط المخالفات.

ناشـطون رأوا في الغرفـة المذكورة خطوة علـى الطريق الصحيـح، بينما قلـل آخرون مـن شـأنها وفاعليتها، ومـن بينهم موظف سـابق في المجلـس المحلي لحلـب فضّل عدم الكشف عن اسمه، وأوضح لـ سوريتنا «أن المجلـس المحلـي لا يسـتطيع التحكم بالأسـعار في الأسـواق أو ضبط المخالفات، لأنـه لا سـلطة لديه فـي هذا الشـأن، حتى وإن استعان بالشرطة الحرة». وعلل موقفه بالقول «المعروف في حلب أن قوّة الفصائل العسـكرية ونفوذهـا يتغلـب علـى قـوة الشـرطة الحرة، وأن بعض التجار متعاملون مـع بعـض الفصائـل، ويتحكمون بأسـعار المواد الغذائية، ولا أحد يسـتطيع مخالفتهم لأن الفصيل الفلاني يقف خلفهم».

وأضـاف المصـدر «نحـن مقبلـون علـى حصار ويجب أن تكون المواد الأساسـية بيد المجلس حتى وإن أنشـأ مؤسسـات شـبيهة بالمؤسسات الاسـتهلاكية السـابقة، بحيث يكون البيع بأسـعار تناسب الناس بعيداً عن تحكم التجار وجشعهم».

حملة لدعم صمود حلب

في سبيل الاطلاع على استعدادات المجلس المحلـي لمدينة حلـب للحصار الـذي يهدِّد المدينـة حـاورت سـوريتنا المهنـدس بريتا حاجي حسـن رئيـس المجلـس المحلي في حلب، ومما قاله: «أطلقنا حملة لدعم صمود حلب بهدف التنسـيق مـع كل المنظمات في الداخـل والخارج من خـلال تبادل المعلومات حـول ما يتم إدخالـه إلى المدينـة كمخزون اسـتراتيجي، ولدينـا أعضـاء مـن المجلس فـي مدينة غـازي عنتاب التركيـة للتواصل والتنسيق مع المنظمات هناك».

وحـول المشـاريع التـي يعتـزم المجلـس إطلاقهـا للتخفيف مـن الحصار قـال حاجي حسـن: «تم إنشاء مكتب زراعي في لمجلس لمتابعة المشـاريع الزراعية ومشاريع الثروة الحيوانيـة فـي المدينـة، وجـزء مـن هـذا المشـروع هو قيد التنفيذ الآن عبر الأراضي الفارغـة بالمدينـة والشـرفات وأسـطح المنـازل، كما أن هناك مشـروعاً لاسـتدراج فـرن ومطحنة سـيصلان قريبـاً، فضلاً عن العمل على تأمين قطع غيـار لمعدات المياه والكهرباء والطاقة البديلة».

حاجي حسـن وجـه نـداء عبر سـوريتنا إلى المنظمـات الإغاثية مفـاده أن الحاجة كبيرة جـداً إلـى المخـزون الاحتياطي مـن المواد الغذائيـة والمحروقـات لتشـغيل الأفـران والمولـدات والمشـافي ومضخـات الميـاه ومحطات التحلية والآليات.

مخزون احتياطي من الطحين والمواد الغذائية

يعتبـر الطحيـن المـادة الغذائية الأساسـية للسـكان ويتسـابق المجلـس المحلـي والمنظمات الإغاثيـة لتوريد وتخزين كميات كبيرة منه قبل إطباق الحصار على المدينة.

مديـر مكتب الطحيـن والمشـاريع الزراعية فـي المجلـس المحلـي المهنـدس مصعب الخلـف قـال لـ سـوريتنا: «خـلال عدد من الاجتماعات وضعنا خطة طوارئ مسـتعجلة لتوريـد الطحين والقمـح، وتواصلنا مع عدد من المنظمات التي أبدت استعدادها للتعاون معنا في هذا المجال ونعمل الآن على إدخال 2000 طـن من القمح، وقـد وصل منها نحو 1200 طـن، كما وعـدت الحكومـة المؤقتة بتأمين كميات من الطحين للمدينة»، وأضاف الخلف «تواصلنا مع المؤسسـة العامة لإكثار البـذار، ووافقـت على إدخال كمية من بذار الخضروات والأسـمدة، فمثـلاً تم إدخال نحو 70 طـن من البطاطـا ووصلت كميـة البذار التي استطعنا تأمينها إلى نحو 4 طن».

إلى جانب سـعي المجلـس المحلي في تأمين مخزون اسـتراتيجي من الطحيـن تعمل عدة منظمـات إغاثية في حلب على توريد الطحين وتخزينه في إطار مشاريع إنتاج الخبز وتوزيعه علـى السـكان، ومـن بيـن تلـك المنظمـات مؤسسة «شـام» الإنسـانية التي توزع يومياً نحو 8 آلاف ربطة خبز على نحو عشـرين حيّاً في حلب، كذلك تنشـط مؤسسـة «مسرات» فـي المجـال الإغاثـي فـي مدينة حلـب، وقد تواصلت سـوريتنا مع كلا المنظمتين للاطلاع على مشـاريعهما في ظـل الحصار الذي يهدد المدينة إلا أنها لم تلقَ أية استجابة.

مدير المكتب الإغاثي فـي المجلس المحلي لمدينـة حلب المهندس «علي الشـيخ عمر» قال في حديثـه لـ سـوريتنا: «إن المكتب الإغاثي وضع خطة متكاملة لأهم الاحتياجات الغذائية وحليب الأطفال والمنظفات وسـلل الطـوارئ التي تحتاجها المدينة في حال وقع الحصار، وحاليّا يسكن المدينة أكثر من 300 ألف نسـمة بما يتجاوز 63 ألف عائلة بحسب إحصائيات المجلس المحلي».

وأضاف الشيخ عمر «المجلس وحده لا يستطيع تحمل عبء تأمين جميع الاحتياجات لهذا العدد الكبير، ولكن تشـترك المنظمات الإغاثية في تأمين هـذه الاحتياجات، والجميـع يعمل بكل طاقته في سبيل تحقيق هذا الهدف».

منظمة «أبرار» حلب الإغاثية التي اشـتهرت فـي المدينة بأنها المصدر الأساسـي لحليب الأطفال تعمل بأقصـى طاقتها لتأمين أكبر كمية مـن حليـب الأطفال تحسـباً للحصار، ويقـول مدير العلاقات العامـة في المنظمة وائـل الحلبي لـ سـوريتنا: «أعددنا خطة لتأمين حليب الأطفال لمدة سـتة أشهر على الأقـل، وفي قوائمنا هناك مـا يقارب 5 آلاف طفل مسجل في المدينة بحاجة إلى حليب»،

> «منظمات الأمم المتحدة لا تؤمن حليب الأطفال، ويعللون ذلك بأن الحليب الصناعي أقل فائدة من حليب الأم».

ويوضح الحلبي «منظمـات الأمم المتحدة لا تتعاون معنا في مجال تأمين حليب الأطفال، ويعللـون ذلـك بـأن الحليـب الصناعي أقل فائدة من حليب الأم».

ما هو دور المنظمات غير الإغاثية؟

تنشـط في حلـب الكثير مـن المنظمـات غير الإغاثيـة وتأخذ علـى عاتقهـا دوراً رديفاً فيما يخـص العمـل علـى تخفيـف وطـأة الحصار. المحامـي كامل أطلي «عضـو هيئة المحامين الأحرار» يتحدث لـ سـوريتنا عـن دور منظمته «هيئتنا حقوقية وليست إغاثية، ولكننا نتحمل مـا يتحملـه أهلنا من تبعـات الحصـار، وربما يكون لنا دور من الناحية الحقوقية والتوثيقية، وهنـاك أعضاء الهيئة مـن المحامين موزعون فـي مختلف مفاصـل المؤسسـات والمنظمات في حلب، ونحن نؤمن أن حلب لن تحاصر لأنها أكبر وأعرق من أن تحاصر».

ويبقـى الإصرار على الصمود والتفاؤل ببعد شـبح الحصار هو السـائد لـدى الأهالي في أحيـاء حلب بالرغـم من أن الواقـع الميداني يشير إلى خلاف ذلك.

أثناء توزيع المواد الإغاثية في حلب

من يدير المخزون الإغاثي في المدينة؟.

تتسـم جهود المجلس المحلي والمنظمات الإغاثيـة في مدينة حلب بأنها جهود فردية لم ترتق إلى العمـل الجماعي المنظم، ويحمِّل المجلس المحليُّ المنظمات الإغاثية العاملة في المدينة المسؤولية في هذا الشأن، ويشتكي أعضاء المجلس المحلي من قلة تنسيق المنظمـات الإغاثيـة معهـم، لافتين إلى أن «التنسـيق يبقى حبيـس الاجتماعات والورق ويفتقـد التطبيـق على أرض الواقـع» خاصة أن بعض المنظمـات لا تطلع المجلس على كمية ونوع المواد التي تخزنها ولا تُشركه في إدارة توزيعها.

يقول المهندس علي حلاق «عضو سابقَ في المجلس المحلي وخبير في الإدارة المحلية» لـ سـوريتنا: «إن أداء المنظمـات الإغاثيـة ليـس علـى مسـتوى الحـدث، لأن التمويل والإجراءات الروتينية التي لا تلائم واقع الطوارئ والاستجابة لها تتحكم بهذه المنظمات»، ويوضـح حلاق «من المفترض أن كل ما يدخل المدينة من كميات وأصناف يجب أن يكون تحت سـمع وبصر وإدارة المجلس المحلي، وهو ما لـم تفعله معظم المنظمات إلى الآن، وهذا يؤدّي إلى نتائج سلبية، منها إمكانية احتكار بعض المواد وعدم العدالة في توزيعها على الناس وتحكم المزاجية والمحسوبية في التوزيع».

الناشـط ميلاد شـهابي يثني على جهود المجلس المحلي، لاسـيما في مثل هذه الظروف ويقول في حديث لـ سوريتنا: «المجلس بذل جهداً كبيراً في التحضير للحصار المحتمل، ولكن هناك الكثير من المعوقات، أهمها: ضعف التنسـيق مع المجلس من قبل المنظمات وقلة التمويل للمشاريع التي يقدمها المجلس، إضافة إلى الخطر الكبير المتمثل بالقصف الروسي الذي قد يستهدف مستودعات الإغاثية وغيرها».

> يعمل المجلس المحلي في حلب على إدخال 2000 طن من القمح، وقد وصل منها نحو 1200 طن

رئيس مجلس محافظة حماه للمنظمات الداعمة:

«لا نريد دعم سلل التخدير، ولا نريد مشاريعكم المشروطة»

قبل أن يبدأ رئيس المجلس المحلي لمحافظة حماه حديثه حول النشاطات التي يقوم بها المجلس، والصعوبات التي تعترضه قال: «لا بُدَّ أن أشير إلى أن ريف حماه هو من أكثر المناطق السورية التي تتعرض للقصف»، ليضع إشارة في بدء حديثه إلى أن العمل المدني والخدمي، في الظروف الاستثنائية مختلف عما هو عليه في الظروف الطبيعية، وأن القصف الذي تتعرض له مناطق ريف حماه، إنما يستهدف القطاعات المدنية والمؤسسات ومديريات الخدمات، كما يستهدف المدنيين وبيوتهم، وهي أول نقطة يمكن طرحها خلال نقاش عمل أي مؤسسة مدنية في سوريا.

ينطلق علاء الموسى، رئيس المجلس المحلي لمحافظة حماه، خلال لقائه مع سوريتنا من فكرة معيقات العمل ليبدأ الحديث عن النشاط المدني في المحافظة التي يخضع جزء كبير من ريفها لسيطرة المعارضة، وأولها «القصف»: «تتعرض قريتا اللطامنة وكفرزيتا لتدمير ممنهج، طال جميع مرافق الحياة فيهما، من بنى تحتية وخدمية، فلا تكاد ترى بئراً للمياه أو محولة للكهرباء أو أسلاكاً، إلا وطالها قصف النظام، مما اضطر الكثير من الناس للنزوح إلى أماكن أخرى أقل استهدافاً، ولو فكرنا بإعادة التأهيل أو الإعمار لاحتاج ذلك ميزانية دولة، وليس مجلساً لم يُدعم دعماً كافياً حتى لمصاريفه التشغيلية، ومع ذلك اجتهد المجلس ضمن إمكانياته لتقديم بعض الخدمات والمساعدات القليلة لأهلنا في المناطق المحررة».

خدمات خجولة للمجلس

يصف رئيس المجلس الخدمات التي يقدمها المجلس للسكان بالخجولة، مفتتحاً الحديث عنها بمشاريع الأفران «من هذه الخدمات إنشاء ثلاثة أفران، واحد في جبل شحشبو والثاني في ريف صوران بقرية عطشان والثالث في ريف الحمرا، كما أننا، ومنذ أشهر، نعمل على تأمين مادة الخبز بسعر مدعوم، وذلك بدعم من «آفاد» التركية، حيث تقدم المؤسسة ثلثي الكمية مجاناً فيما نقوم بشراء الثلث الثالث من قبل المجلس، لتكون الكمية 24 طناً يومياً موزعة على معظم مناطق الريف الحموي، كما يتم شراء القمح من الناس من خلال مشروع «خبزنا من أرضنا» بحيث يطحن ويباع للأفران من جديد».

أما عن الخدمات الأخرى فيقول: «تم تقديم وتركيب عدّة محولات كهربائية في منطقة سهل الغاب والريف الشمالي والريف الشرقي في المحافظة، وتعبيد طريق بين قلعة المضيق وجبل شحشبو، وتأهيل بئر ماء في بلدة اللطامنة وفي مزارع قيراطة».

المشاريع آنفة الذكر تمت من خلال منحة من البرنامج الإقليمي السوري، وفق رئيس المجلس كما «تم تقديم مشروع تدفئة للمناطق المحاصرة في الريف الجنوبي بقيمة 25000 دولار، من وحدة تنسيق الدعم «صندوق الشتاء»، و5000 سلة غذائية خلال رمضان لنازحي محافظة حماة، ومؤخراً تم توزيع 4000 محفظة مدرسية لطلابنا عن طريق مكتب التعليم في المجلس وبمساعدة مديرية التربية، وتم توزيع 5000 سلة نظافة لـ 5000 عائلة».

دور المجلس في المخيمات

قام المجلس بالتعاون مع ملتقى حماة بتخديم حوالي 10 مخيمات غالبية سكانها من نازحي سهل الغاب الذين نزحوا حديثاً خلال الأشهر الماضية، وتلك الخدمات تمثلت، وفق الموسى، بدورات مياه، وفرش الطرقات بالبحص، كـ «مخيم الصفصافة، ومخيم الغاب المنكوب» وغيرهما.

وأضاف رئيس المجلس: «تم إنشاء مخيم للنازحين الأيتام والأرامل في دير حسان من قبل محافظة حماة بمساهمة كريمة من مانح في الكويت، وذلك عن طريق جمعية عطاء، كما تم تقديم الخدمات تشاركياً بين مجلس المحافظة وملتقى حماة لسكان المخيم الذي يتسع لـ 140 عائلة، وهو مجهّز الآن، ومخدّم بشكل شبه كامل، وبدأ باستقبال العائلات، وسيتكفّل أهل الخير بكفالة الأيتام من حيث التعليم، وتأمين المياه والغذاء لهم».

المنظمات لا تستجيب

عند سؤال رئيس المجلس: هل تغطي خدمات المجلس المناطق المحررة في حماة؟» كان الجواب «لا»، مبرراً ذلك بأن «الحاجة أكبر بكثير من الإمكانيات المتوفرة، والمنظمات للأسف معظمها لا يستجيب، وإن استجابت فدعمها شحيح ومحدود. منهم من يتذرع بأن الريف الحموي يقصف بشكل مكثف ويشترط الاستقرار كي يقوم بمشروعه، كما أن المنظمات لا تعتبها الأولوية من حيث الاحتياج، بل إن دوافعهم مصلحية للعمل، ولهم معايير النجاح الخاصة بهم أيضاً».

ويوجه الموسى حديثه للمنظمات: «أنتم لا تدعمونا دعماً بنّاءً، وإنما دعمكم لنبقى في سكرات الموت لا نحيا ولا نموت، لا نريد دعم سلل التخدير، ولا نريد مشاريعكم المشروطة، وبإذن الله سنصمد ونبني بلدنا بهمة شبابنا ووعيهم وسيفتح الله لنا خيراً مما منعتموه عنّا».

في قطاع التعليم

اعتبر علاء الموسى أن قطاع التعليم في حماه هو أهم القطاعات التي عمل المجلس على خدمتها، حيث «تم توزيع قرطاسية على عدد لا بأس به من الطلاب، وتم توزيع 4000 حقيبة مدرسية، وحاولنا تأمين الرواتب للمعلمين لكن عبئاً فغالبية المعلمين يدرّسون مجاناً طوال الفترات الماضية، كما أن المنظمة التي دعمت حلب وإدلب تعليمياً حرمت حماة وحمص بحجة وضع المحافظتين أمنياً، وذلك رغم محاولاتنا المتتالية معهم، لكنهم حتى الآن لم يستجيبوا».

وأضاف «نسعى ونحاول الآن مع بعض الجمعيات لتأمين متطلبات المدارس ورواتب، ونقدم ما نستطيع من خدمات متواضعة حسب المتاح، لأشد المدارس حاجة أو نصلهم بجمعيات أخرى للمساهمة في خدمتهم».

انتخب علاء الموسى رئيساً لمجلس محافظة حماه في 27 شباط 2015، وهو من مواليد مدينة حلفايا، خريج كلية الشريعة في المحافظة.

صعوبات لا يمكن حصرها

«لا يمكنني في مقابلة صحفية واحدة أن أعدد الصعوبات. إنها أكثر من أن يتم ذكرها وكتابتها». يقول الموسى ذاكراً أهم الصعوبات التي تعترض عمل المجالس المحلية في حماه. «كثرة النزوح ضمن المحافظة وخارجها يحمّل المجلس عبئاً أكبر، وفي الوقت ذاته يجعل التواصل بين المجلس والمواطنين ضعيفاً، ويساهم هذا في عدم وضوح العلاقة بين المجلس كمؤسسة تريد أن تقدم شيئاً بإمكانياتها المتاحة ودعمها المحدود، والمواطن الذي يرى المجلس مؤسسة تمتلك دعماً كبيراً وتبخل به».

المشكلة الثانية وفق الموسى هي «تتاخم كثيرٌ من المناطق المحررة عندنا المناطق التي يسيطر عليها النظام، ما يجعلها وإنما هدفاً لمدفعيته وقذائف راجماته، وليس فقط تحت صواريخ طائراته وبراميلها، وهذا يعيق إقامة أي مشروع خدمي لأن المنظمات ترفض دعمه».

وبالطبع يقف الدعم كإحدى أكبر المشكلات وفق الموسى حيث «لا يوجد داعم يؤمن حتى المصاريف التشغيلية للمجلس؛ فكل ما تم استلامه كلفة تشغيلية لمدة أربعة أشهر ونصف خلال عام كامل، وقد تم توظيف كادر إغاثي، وآخر هندسي، وآخر إعلامي، وينقصهم الدعم اللوجستي وتأمين المصاريف التشغيلية لتكون جودة عملهم أفضل».

العلاقة مع العسكر

يصف الموسى علاقة المجلس المحلي في حماه مع الفصائل العسكرية المعارضة المنشرة في أرياف حماه بأنها علاقة جيدة، وأن هنالك تنسيقاً يتم بين المجلس وبين تلك الفصائل لتسهيل القيام بالأعمال والنشاطات التي يقدمها المجلس «هناك شيءٌ من التنسيق مع بعض الفصائل، ونسعى أن يكمل أحدنا الآخر، ويأخذ كل منا دوره، ويكون هناك تعاون حقيقي لتحقيق الخدمة الأمثل لأهلنا».

مشاريع قيد الدراسة وأخرى قيد التنفيذ

من أهم المشاريع التي يقوم المجلس حالياً بالتصدي لها هو مشروع النظافة الذي يصفه مدير المجلس بأنه «قيد التنفيذ البطيء»، وهو مشروع ضخم بقيمة 2156000 يورو.

- مشروع التعليم لم تحدد ميزانيته حتى الآن؛ فهو قيد الدراسة، وكلا المشروعين اليوم «في عهدة صندوق الائتمان».

عدا ذلك يقوم المجلس بتنفيذ وتخطيط عدة مشاريع جديدة منها مشاريع مدينة مورك في ريف حماة الشمالي والتي تتضمن تأهيل الآبار وإصلاح شبكات المياه لتكون جاهزة للعمل عند عودة المدنيين إلى المدينة، إضافة إلى مشروع تعبيد طريق في سهل الغاب، ومشروع حماية 100 محولة كهرباء موزعة في كل المناطق الخاضعة للمعارضة في المحافظة.

توزيع حقائب وقرطاسية على طلاب المحافظة

إصلاح شبكات الكهرباء في المحافظة

رئيس المجلس المحلي لمدينة درعا:

المطلوب هو نظرة موضوعية لما يحدث في سوريا وتحديد الأولويات

أعلن المجلس المحلي في مدينة درعا المدينة منكوبةً، وذلك نتيجة استمرار الحملة الشرسة التي يقوم بها النظام بدعم الطيران الروسي على المدينة. موضحاً بيان له بأن المدينة تعيش حالة الطوارئ وتعاني نقص بالمواد الإغاثية والغذائية، مناشدا جميع المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة لأهالي المدينة.

وأمام هذه الصعوبات الميدانية، وفي مواجهة عقبات أخرى، يقف المجلس المحلي في المدينة، محاولا إيجاد أبواب يمكنه العمل من خلالها، وتقديم الخدمات للمواطنين فيها، فكيف لهذه المؤسسة المدنية أن تعمل وقد أعلنت عن مكان عملها أنه مدينة منكوبة؟ أسئلة كثيرة وضعت أمام رئيس المجلس المحلي في مدينة درعا «المهندس مؤيد أبازيد»، ليتكلم بشكل مفصل عن المجلس والمدينة، وعن السكان والخدمات، وعن المدينة ذات الحضور اليومي على شاشات الأخبار بمعاركها ومآسيها.

«أهم الأسباب التي جعلت من المدينة منكوبة هي تصعيد المقاتلات الحربية الروسية غاراتها على المدينة، واستهدافها لمنازل المدنيين والبنى التحتية، هذا القصف غير المسبوق أدّى إلى إحداث دمار هائل وزيادة في أعداد الضحايا المدنيين، فضلا عن تدمير سبل الحياة كالمشافي الميدانية والأفران وشبكات المياه وغيرها، ما أجبر أهالي المدينة إلى النزوح وترك منازلهم متجهين إلى السهول والمزارع وبعض المناطق الحدودية، أو تلك الأقل عرضة للقصف وأكثر أمناً». يبدأ رئيس المجلس حديثه.

مهجرون واحتياجات

عن عدد العائلات المهجرة وما يقدّمه المجلس المحلي في المدينة لهم يقول أبازيد: «إن عدد العائلات النازحة فاق 890 عائلة كإحصاء أولي، فهناك عائلات نزحت إلى مناطق بعيدة أو سهلية يصعب حصرها بشكل دقيق حاليا»، مضيفاً أن المجلس المحلي في المدينة يقدّم مادة الخبز ومياه الشرب للعائلات المهجرة بالمجان، وضمن الإمكانات المتاحة والمتوفرة حالياً، فالمجلس يعاني حالياً من شحٍّ في المواد الإغاثية والغذائية.

وفي سياق آخر وعن آلية عمل المجلس المحلي في مدينة درعا، وبعد سؤال: هل يقوم المجلس بمهامه بشكل جيد؟ وهل يتلقى دعماً منتظماً من جهات أو منظمات معينة؟.

أوضح الأبازيد أن المجلس المحلي في مدينة درعا يقوم بمهامه وبشكل فعال ومتكامل، والمساعدات التي يتلقاها من المنظمات هي مساعدات خجولة جداً و«لا تقدم لنا بشكل منتظم، ما يشكل عبئاً إضافياً على المجلس في ظل الظروف الصعبة للغاية التي يمرُّ بها الجنوب السوري»، موضحاً أن المطلوب هو نظرة موضوعية لما يحدث في سوريا ترتكز على تحديد الأولويات وفق برامج منتظمة للدعم تلبي بطريقة أو بأخرى الحدَّ الأدنى من احتياجات المجتمع المحلي كإجراء إسعافي أولي لمئات العوائل المهجرة التي تعيش في العراء أو ضمن مخيمات تفتقد أبسط مقومات العيش الكريم.

صعوبات

وعن سؤال حول الصعوبات التي تواجه المجلس فيما يتعلق بالتعامل مع المدنيين ومشاركتهم في ظل الحصار والقصف المستمر.. أجاب الأبازيد «الصعوبات والتحديات التي تواجه المجلس حالياً كثيرة جداً، أولها: الإمكانيات الشحيحة التي ترافقت مع ظروف معيشية صعبة ونقص في مواد الإغاثة، ومن أبرز الصعوبات أيضاً هي عدم وجود إحصاء أو ضبط لأماكن وعدد المهجرين من المدينة بشكل دقيق بسبب تنقلهم المستمر».

العمل مع المؤسسات الأخرى

| هل هناك أي تنسيق بينكم وبين المنظمات المدنية الموجودة كالهلال الأحمر والدفاع المدني السوري؟.

| | لا وجود تنسيق مع الهلال الأحمر؛ فالهلال لا يوجد إلا في مناطق النظام، أما بالنسبة للدفاع المدني فهو مستقل بعمله عن المجلس المحلي ولا تنسيق معه أيضاً، المجلس المحلي في المدينة مستقل في عمله ودعمه.

| هل لديكم مشاريع مشتركة مع إحدى المنظمات أو مشاريع خاصة قمتم بها وما هي هذه المشاريع؟.

| | هناك مشاريع مشتركة للمجلس المحلي في المدينة مع بعض المنظمات الإنسانية، حيث إن المجلس قام بمشاركة إحدى المنظمات بأكبر مشروع في محافظة درعا هو مشروع استجرار مياه شرب من الآبار المحيطة بالمدينة إلى المناطق السكنية.

| هل هناك تنسيق وتعاون بينكم وبين المجالس المحلية في القرى والبلدات؟.

| | التنسيق والتعاون قائم مع بعض المجالس المحلية المجاورة التي تؤوي النازحين من أهالي مدينة درعا، إلا أنه يحتاج إلى فعالية أكبر تنتظم وفق خطط وبرامج عمل واضحة تستجيب لحجم المأساة المستمرة التي يعانيها الشعب السوري من أقصى شمال البلاد إلى أقصى جنوبها.

شؤون إدارية محلية

| هل هناك أي نشاط للمجلس المحلي يخصُّ الشؤون المدنية للأهالي، كالسجلّ المدني والإحصاء؟.

| | يوجد مكتب الإحصاء ضمن مهام المجلس المحلي ومهمته، هذا المكتب إحصاء وتسجيل عدد الشهداء والمعتقلين والمفقودين، إضافة إلى إعداد قوائم خاصة بالأهالي لمعرفة عدد أفراد الأسرة وإمكانياتها لضمان توزيع عادل للمساعدات الإنسانية حال توفرها، كما سعى المجلس المحلي إلى إحداث مكتب الشكاوى لتلقي الملاحظات على عمل المجلس المحلي في المدينة من الأهالي والنظر بها وإمكانية حلها، كما ساهم المجلس في تشكيل لجان للأحياء وتوزيع عدد أعضاء اللجنة بحسب مساحة الحي وعدد سكانه.

| هل لديكم جهة رقابية وتفتيش في المجلس؟

| | هناك رقابة مالية وادارية وشرعية من خارج المجلس المحلي ومن أعضاء الأمانة العامة الناخبة للمجلس والممثلة للأهالي، وهي تتفقد عمل المجلس بشكل دوري، وتعمل بشكل بناء على نقل ملاحظات العمل. إن مهمة المجالس المحلية في خدمة المواطن الذي فقد الشعور بالدولة المدنية، ومن واجب المجلس تحقيق أكبر قدر من الخدمات للأهالي وفق المعطيات والإمكانيات المتوفرة.

| كيف يتم انتخاب رئيس المجلس المحلي والأعضاء في المدينة؟.

| | يتمُّ انتخاب رئيس المجلس المحلي من قبل أعضاء ولجان الأحياء، وهم يشكلون الأمانة العامة، وعددهم 61 عضواً، فكل حي يمثله عدد من الأشخاص في الأمانة العامة، وأعضاء الأمانة العامة هم من ينتخبون رئيس المجلس المحلي، وبدوره «رئيس المجلس» هو المسؤول عن اختيار أعضاء المجلس وتعيينهم.

| هل هناك مشاركة ودور للمرأة في المجلس؟.

| | الظروف الحياتية للمرأة الحورانية أجبرتها على الابتعاد عن الظهور بمثل هذه التشكيلات المحلية في هذه الفترة، مشاركة المرأة الفعالة تظهر في مركز بنك حليب الأطفال الذي يحتوي على عدد من الموظفات النساء، بالإضافة إلى مشاركتها في الدفاع المدني السوري.

تشكَّلَ المجلس المحلي لمدينة درعا قبل ما يقارب العامين، وبدأ نشاطه من خلال مشاريع إغاثية كتوزيع السلل الغذائية، وتأمين الخبز للأهالي المحاصرين أو النازحين، ومع زيادة الوعي المؤسساتي ومتطلبات الحياة وما تفرضه ظروف الواقع المعاش ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بدأ نشاط المجلس يتوسع بحيث شمل قطاعات كثيرة منها الخدمية والطبية والتعليمية وغيرها، الأمر الذي سمح بتوسيع مشاركة المنظمات الإنسانية بمختلف اختصاصاتها للمساهمة قدر المستطاع في الحدِّ من معاناة الأهالي ضمن المناطق «المحرَّرة» بإشراف من المجالس المحلي المكون من أبناء المدينة.

مشاركة المرأة الفعالة تظهر في مركز بنك حليب الأطفال الذي يحتوي على عدد من الموظفات النساء، بالإضافة إلى مشاركتها في الدفاع المدني السوري.

| هل يشرف المجلس على الجانب التعليمي وماهو دوركم فيه؟

| | المجلس المحلي في المدينة اقتصر عمله في المجال التعليمي على تقديم عدد الأطفال والطلاب الذين أجبروا على ترك مدارسهم للمنظمات التعليمية التي انتشرت مؤخراً في الجنوب السوري، كما أن التعليم حظي باهتمام كبير من مجلس محافظة درعا الحر، وتم إنشاء مديرية التربية الحرة في درعا، وهي المسؤولة الأولى عن الناحية التعليمية للمناطق المحررة في درعا.

عدد العائلات النازحة فاق 890 عائلة كإحصاء أولي، فهناك عائلات نزحت إلى مناطق بعيدة أو سهلية يصعب حصرها بشكل دقيق حالياً.

تمديد وإصلاح شبكات الكهرباء من نشاط مجلس مدينة درعا

أكاديمية طب الطوارئ: تؤهل كوادر طبية شابة وتسعى إلى اعتراف دولي

تزامناً مع الحرب الشاملة التي تشنها القوات الحكومية السورية وقوات الجوّ الروسية على الكوادر والمنشآت الطبية العاملة في المناطق المحررة، والتي تسببت في ترك الكثير من العمال الطبيين مراكز أعمالهم، بدأت المنظمات المعنية بالاهتمام بتأهيل كوادر طبية جديدة لسدّ الحاجة المتزايدة.

وتتويجاً لمساعي كثير من المنظمات الإنسانية، افتتحت الرابطة الطبية للمغتربين السوريين في تجربة هي الأولى من نوعها، وبدعم من مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية «راف»، أكاديمية طب الطوارئ في بلدة الدانا بريف إدلب مع نهاية العام الماضي.

وتهدف الأكاديمية إلى إنشاء منظومة طبٍّ طوارئ حديثةٍ، تعتمد على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي توفير الكادر البشري المؤهل، والثانية تتمثل في تأمين العمل مع وجود التنظيم الصحيح الذي يحسّن من جودته ونوعيته.

وتجتذب الأكاديمية أبناء المناطق المحرَّرة من طلاب الكليات والمعاهد الطبية الذين لم يتسنَّ لهم متابعة دراستهم، إضافة إلى الناجحين في امتحانات الثانوية التابعة للمعارضة، كما تسعى إلى تأهيلهم ليكونوا مسعفين أوليين، كونهم اللبنةَ الأساسية في الرعاية الطبية الطارئة والإسعاف الأولي بدءاً من موقع الإصابة حتى الوصول إلى المشفى.

نشاطات الأكاديمية

استقبلت الأكاديمية 60 طالباً كدفعة أولى في شهر تشرين الثاني الماضي، لتبدأ رحلة التحصيل العلمي لعامين متتاليين، يتم خلالها تدريس 29 مقرَّراً في مختلف الاختصاصات الطبية، وتقسَّم الدراسة فيها إلى ثلاث مراحل؛ الأولى: محاضرات نظرية، والثانية: العمل في المخابر العملية التي جهزت ضمن مبنى الأكاديمية، والثالثة: هي التدريب في المشافي ومنظومات الإسعاف، مع وجود امتحانات نظرية وعملية شهرية وفصلية لضمان جودة التعليم ومتابعة الطلاب ورفع مستوياتهم.

وتعتمد الدراسة النظام الداخلي للأكاديمية، مع تأمين جميع المتطلبات من سكن مريح وطعام وشراب وخدمات جميعها تقدم بشكل مجاني.

طلاب يلجأون إلى الأكاديمية

محمد وهو أحد طلاب الأكاديمية يقول لـ سوريتنا: «كنت قد تركت المعهد الصحي في السنة الثانية، رغبةً مني في مساعدة أبناء مدينتي، وعملت في إحدى المشافي الميدانية بمدينة خان شيخون، ولم يعد بمقدوري متابعة دراستي كونِي أصبحت مطلوباً للأمن، لذا سجلت حديثاً هنا، لزيادة خبرتي والحصول على شهادة رسمية».

ويتابع «لم أكن أتوقع أن يكون هناك مشاريع ثورية ناجحة بهذا المستوى، جميع الظروف الدراسية جيدة، والمعلومات النظرية والعلمية أفضل وأكثر تطوُّراً مما كنا نتعلمه أيام المعهد الصحي التابع للنظام بحماة».

ويضيف «التدريبات المكثفة والتأهيل المستمر لتحمُّل ضغط العمل، أعطانا قدرة أكبر للاستجابة للحالات الطارئة بشكل أسرع، ومعرفة إضافية بطرق التعاطي مع الحالات حسب درجة خطورتها».

إلى جانب ذلك، تتعاون الأكاديمية مع مؤسسات الدفاع المدني والمجالس المحلية والفعاليات الأخرى، في تنفيذ تدريبات ومناورات ميدانية تتضمن تنفيذ محاكاة عملية لإخلاء المباني وطرق نقل المصابين السليمة، إضافة إلى طرق التنسيق بين فرق الإسعاف والإنقاذ أثناء العمل، ويسعى القائمون عليها إلى إقامة دورات مختصة في مجالات رعاية الطفولة وحديثي الولادة، ومعالجة الرضوض عند كبار السن.

دورات تقيمها الأكاديمية

تهتم الأكاديمية بالرعاية الاجتماعية من خلال إقامة دورات قصيرة المدة بموضوعات الرعاية الاجتماعية للمصابين ومعالجة المرضى الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوعية المجتمع بأهمية هذه المشكلات وكيفية التعامل معها، إضافة لعقد ندوات حوارية وحملات توعية للمجتمعات المحلية.

ويرى القائمون عليها أن النجاح في الميدان هو الهدف الأول للكادر التعليمي والطلاب، لكن الاعتراف الدولي بهذه بشهادة الأكاديمية أمر هام جداً، لذلك يسعى الكادر الإداري إلى جلب الاعتراف الدولي بشكل كامل أو جزئي.

يردف محمد «أرجو أن يتم الاعتراف الدولي بشهادة الأكاديمية؛ فالخبرة العملية التي نكتسبها تضاهي عمل أكبر الفرق الطبية الإنسانية العالمية، ونستحق الحصول على شهادات أكاديمية من أفضل المعاهد الدولية المختصة باعتبار أننا نعمل في سوريا؛ أخطر بلدان العالم الآن».

استقبلت الأكاديمية 60 طالباً كدفعة أولى في شهر تشرين الثاني الماضي، لتبدأ رحلة التحصيل العلمي لعامين متتاليين

مشاريع محلية ودعم مجتمعي تقيمه لجان تمكين

معرض ألبسة من إنتاج نساء قرية الشجرة في درعا

بعد دورة تدريبية لمجموعة من النساء، على الخياطة، أقامتها لجان «تمكين» النسائيةُ الفرعية في بلدة الشجرة بريف محافظة درعا الخاضع لسيطرة قوات المعارضة، وقد عرضت النساء المشاركات في الدورة أعمالهن ضمن معرض خُصِّصَ لتلك المنتجات.

ووفق مصادر حضرت المعرض حظيت الأعمال بإعجاب الزوّار، وشهد المعرض بشكل عام إقبالاً وتشجيعاً واسعَين من قِبَل أهالي البلدة والفعاليات المدنية فيها لمنتوجات المتدرّبات على الخياطة، بإشراف اللجنة النسائية خلال الدورة الثالثة.

استمر المعرض حتى يوم الخميس الماضي، في الوقت الذي دعت فيه لجنتا «تمكين» الرئيسةُ واللجنة النسائية الفرعية الزوّارَ إلى تسجيل اقتراحاتهم وآرائهم بخصوص المشاريع المستقبلية في سجلّ الزوّار المتوفّر داخل المعرض.

جانب من المعرض في قرية الشجرة بدرعا

إتمام مشروع تجهيز مدرسة ذات النطاقين في معرة النعمان

أتمت لجنة تمكين في مدينة معرّة النعمان بريف إدلب الخاضع لسيطرة المعارضة مشروع إعادة تأهيل مدرسة ذات النطاقين، وذلك تماشياً مع جهود المجتمع المحلي في المدينة في دعم القطّاع التعليمي والطلّاب.

واشتملت عملية إعادة التأهيل على تجهيز 12 غرفةً صفّية وإعادة ترميم جدران مهدّمة وتأهيل دورات المياه، إضافةً إلى تزويد المدرسة بخزاني مياه بسعة 2، 000 ليتر للواحد.

يأتي مشروع ترميم المدرسة ضمن مجموعة من المشاريع التي تقوم بها «تمكين» في معرة النعمان، ومنها توزيع الحاويات التي تم تصنيعها على الأحياء التي تحتاجها، وتأهيل خط إنتاج الفرن الآلي في المدينة، إضافة إلى مشاريع أخرى تسعى بعضها إلى تدريب وتأهيل مجموعات من العاملين في النشاطات المدنية والخدمة المجتمعية.

عمليات الترميم في مدرسة ذات النطاقين في معرة النعمان

تمكين

تمكين هو برنامج يسعى لتشجيع الممارسة الجيّدة للحُكم في المجتمعات المحلّية بالمناطق المحرّرة من سوريا بالتعاون مع مبادرات الإدارة الناشئة، كالمجالس المحلّية ومجالس الأحياء والأفراد المسؤولين فيها.

يطمح البرنامج إلى تعزيز دور وشرعية مبادرات الإدارة عن طريق مشاركتها في تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية تقترحها المجتمعات، من شأنها المساهمة في نموّها وازدهارها.

يهتمّ تمكين بالمشاريع ضمن مجالات عدّة تشمل التعليم والصحّة والبنية التحتية «كالمياه، الكهرباء، الطرقات، معالجة النفايات»، إضافة إلى سبل المعيشة والإدارة. ويعتمد البرنامج معايير معيّنة في عمله، يسعى إلى التقيّد بها بشكل مستمرّ.

يعتمد تمكين مبادئ الإدارة الرشيدة في عمله، ويحث شركاءه في المجتمعات المحلية على اعتمادها، حيث يرى البرنامج أن أسلوب ونهج تنفيذ المشاريع وسلوك القائمين عليها هي عوامل مهمّة، وأدّها بأهمّية النتائج المرجوّة من المشاريع.

سكان ريف حمص محرومون من اللحوم والألبان

تسببت الحملة المتواصلة لقوات النظام والمتزامنة مع تغطية مكثفة للطيران الروسي، بتقطيع أوصال ريف حمص، ما نتج عنه ارتفاع جنوني في أسعار المواد الغذائية، خاصة اللحوم والألبان والأجبان التي غابت عن موائد آلاف من السكان.

في الرستن، وصل سعر كيلو لحم الخاروف إلى 2500 ليرة ولحم العجل إلى 2000 ليرة، وكيلو اللبن 150 ليرة، والحليب بمئة ليرة، وكيلو الفروج النيء بـ 850 ليرة والمشوي بـ 1500 ليرة.

أما في الوعر، فيقول الناشط رضوان الهندي لـ سوريتنا: «إن سعر كيلو لحم الغنم بلغ 3500 ليرة، أما العجل فمفقود، واللحم المثلج المستورد بألفي ليرة، وكيلو الفروج بـ 1350 ليرة، وكيلو الحليب بـ 250 ليرة واللبن العربي غنم بـ 450».

وفي الحولة التي تعاني من كارثة إنسانية مضاعفة - نتيجة أزمة النزوح من ريف حماة الجنوبي، والتي أدت لزيادة عدد سكان المنطقة بنسبة 20٪، مع بطالة وصلت لـ 90٪ - بلغ سعر كيلو لحم الخاروف 3000 ليرة، والعجل 2000، وكيلو لبن البقر 250، والغنم 300 ليرة، والجبنة البلدية 1000، وكيلو اللبنة 550 ليرة.

وغابت الأسماك بنوعيها البحري والنهري عن غالبية مناطق ريف حمص، فقد وصلت أسعار الأسماك المعلبة كالتونا والسردين إلى أرقام فاقت الـ 500 ليرة في بعض المناطق.

في الرستن، وصل سعر كيلو لحم الخاروف إلى 2500 ليرة، ولحم العجل إلى ألفي ليرة، وكيلو اللبن إلى 150 ليرة والحليب بلغ مئة ليرة

لا مواشي في حمص

أبو عمر تاجر مواشٍ يقول لـ سوريتنا: «كنا نعتمد سابقاً على السوق المحلية في المنطقة، إضافة إلى شراء المواشي بشكل غير مباشر من مناطق سيطرة النظام بريف حماة، لكن بعد اشتداد الحصار لم يعد بمقدورنا شراء أي شيء من خارج المنطقة، فحواجز النظام أصبحت تفرض ضرائب تصل إلى مئات الآلاف على كل سيارة تدخل المنطقة».

ويتابع «كما تضاعف أسعار الأعلاف، لذلك لم يعد المربون يربون المواشي، ومات عدد كبير منها وزادت أسعارها».

وعند سؤال السيدة هالة «مواطنة من الحولة» عن توفر اللحوم قالت: «نؤمن ثمن الخبز والسكر والأرز، بشق الأنفس، دخل زوجي اليومي 1500 ليرة، ولدينا 4 أولاد، عندما ندلل أنفسنا نشتري العظام وأضيفها إلى الطعام».

الإنتاج ينخفض إلى النصف..
النظام وداعش يتقاسمان حقول الغاز

شكّل قطاع انتاج الغاز الطبيعي في سورية واحداً من أكبر القطاعات المتضررة بسبب الحرب، إذ تعرضت كل من حقول الإنتاج، ومحطات التجميع، ومعامل المعالجة وخطوط النقل للضرر على مدى السنوات الأربع الماضية بسبب القصف والاشتباكات، لتراجع كبير في الناتج المحلي من الغاز الطبيعي كما تعرضت الكثير من خطوط إمداد الغاز للضرر.

هذا وقد سجّل إنتاج الغاز، مقارنة بالعام 2011، تراجعاً بنسبة 50 ٪، وفق ما كشف عنه وزير النفط في حكومة النظام سليمان العباس، الذي عزا الأمر إلى خروج معامل المعالجة من الخدمة كمعمل إيبلا، والعمر، والجبسة.

وتعد معدّلات الإنتاج اليومية الحالية التي تصل إلى 10 ملايين متر مكعب من الغاز، غير كافية لحاجة السوق المحلية لذا تلجأ حكومة النظام لتعويض بعض النقص بمادة الفيول المستورد أو المكرر في المصافي، لتشغيل مجموعات التوليد البخارية العاملة عليه.

ويرجع مختصون هذا الانخفاض التدريجي لمعدلات إنتاج المنشآت التابعة لحكومة النظام بشكل رئيسي إلى استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على عدد كبير حقول الغاز، وقد تزامنت سيطرة «داعش» على تدمر في أيار / مايو 2015 مع سيطرتهم على حقول الغاز المجاورة، وحرم النظام من حوالي 45 ٪ من موارد الغاز والكهرباء.

وتشكّل تدمر منطقة استراتيجية لعدد كبير من حقول الغاز في المنطقة الوسطى، وهي: «آراك، ودبيسان، والهيل، والسُخنة، وأبو رباح، وحيّان، وجحار، والمهر، ونجيب»، والتي كانت تسهم بنصف إنتاج سورية من الغاز، كما تمر منها خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز من الحقول المهمة في محافظتَي الحسكة شمال شرق سورية ودير الزور شرق البلاد.

منذ أيار 2015 سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على حقول الغاز وحرم النظام من حوالي 45 ٪ من موارد الغاز والكهرباء

انخفض الإنتاج الوطني من الغاز من 8،7 مليار متر مكعب في العام 2011، إلى 7، 6 مليار متر مكعب في العام 2012، و5،9 مليار في العام 2013، وحوالى 5،4 مليار في العام 2014، و4،3 مليار في العام 2015، وفقاً لأرقام صادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية.

أطماع داعش في السيطرة على حقول الغاز

بدأت بالظهور منذ سيطرته على جبل الشاعر شرق محافظة حماه في تشرين الأول / أكتوبر 2014، إذ تضم منطقة الجبل حقول غاز كبيرة، كانت تنتج أكثر من ٣ ملايين متر مكعب من أصل 14،8 مليون متر مكعّب من الإنتاج الوطني اليومي، ومع هذا لا يستفيد التنظيم من حقول الغاز التي يسيطر عليها بالشكل الذي يستفيد منه من حقول النفط، كون إنتاج الغاز ونقله يحتاج إلى معامل ضخمة ومعدات متقدمة كما يحتاج إلى أنابيب نقل.

وتخصص حكومة النظام اليوم القسم الأكبر من الغاز الطبيعي المنتج في سورية لمحطات توليد الكهرباء، فيما يوزع الباقي على المعامل والمصانع وإسطوانات الاستخدام المنزلي. وبالرغم من عدم قدرته على التحكم بأماكن وجود حقول الغاز إلا أن البنية التحتية لغاز سورية كمحطات التجميع والنقل موجهة بشكل أساسي نحو إيصال الغاز إلى غرب البلاد، حيث تقع معظم المعامل المتخصّصة لمعالجة الغاز وتوليد الكهرباء.

المشاريع الاقتصادية الصغيرة

بمجرد الحديث عن اقتصاد الحرب تتبادر للذهن الصورة السلبية المرتبطة بتجارة السلاح واحتكار الموارد وإثراء قلة من الأفراد على حساب معاناة الجماعة، إلا أن لاقتصاد الحرب بالمعنى الإيجابي جوانب أخرى تسهم في استمرار الجماعة ومقاومتها وتؤسس لمرحلة السلم فيما بعد.

يوصف اقتصاد الحرب بأنه "نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي". وإذا ما اسقطنا هذا التعريف على الواقع الاقتصادي في المناطق المحررة فسيأتي وفق الصيغة التالية " نظام انتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم الصمود والاستمرار "، وبهذا المعنى كان السوريون أمام حاجة ملحة للتخطيط الاقتصادي وحسن استخدام الموارد بحدها الأقصى في ظل الحصار والقصف الممنهج.

المشاريع الصغيرة بالغة الأثر في دعم الاقتصاديات المستقرة والتي كان لها الدور الأكبر في نهوض دول تعاني من شح المصادر كاليابان وتايوان عبر الاستثمار بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة، كانت عنوان المرحلة في سوريا الثورة.

المشاريع الغذائية والحرفية ومشاريع إعادة التدوير ولاعتمادها على العنصر البشري كرأسمال أساسي أمنت فرص عمل للنساء والمصابين وكبار السن في المناطق المحاصرة كما لعبت دوراً مهماً في التخفيف من عبأ البطالة وزيادة مهارة العاملين فيها، على اعتبار أن أصحاب المشاريع متجذرون في البيئة الاقتصادية المحلية، وهم يخلقون فرص عمل للعشرات ويخرجون حرفيين ومهنيين جدد على الدوام، بالإضافة إلى أنهم بمقتضى الروابط الاجتماعية التقليدية يعيلون أسراً ممتدة تشمل، عدا الزوجة والابناء، العديد من الأقارب.

يضاف إلى الورشات والمشاريع المنزلية المشاريع الزراعية الصغيرة أو متناهية الصغر والتي أتت كاستجابة أولية بهدف ضمان استدامة الأمن الغذائي مع مرور الوقت، وخفض الاعتماد على السلال الغذائية وما ينتج عنها من تنامي ظاهرة الاتكالية وقمع المبادرات الداخلية ونشوء اقتصاد محلي متجذر وذي ديمومة.

ولعل أهم تجارب السوريين الناجحة في إطار المشاريع الصغيرة كانت توليد الكهرباء من الطاقتين الشمسية والريحية لتعويض الانقطاع الهائل في التيار الكهربائي، كما أن هناك ابتكارات في تركيب عنفات على مجرى الأنهار وباستطاعات جيدة جداً رغم بدائية هذا التوليد، إضافة إلى إعادة تدوير النفايات لاستخراج غاز الميتان واستخدامه في التدفئة وغيرها، والتي من الممكن أن تؤسس لصناعات طاقة بديلة مزدهرة مستقبلاً.

مدرسة الأيتام في حي الوعر.. تجربة تعليمية إنسانية تصارع للبقاء

يواصل مكتب الأيتام بحي الوعر الحمصي نشاطه رغم الظروف الصعبة والمعقدة التي يعيشها الحي، وافتتح حديثاً مدرسة مخصصة للأطفال الأيتام في الحي، وتستقبل الأطفال حتى سن السادسة عشرة، ممن فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، وتضم نحو 235 طالباً، وتقوم بمهام الرعاية النفسية وإعادة التأهيل بشكل أساسي إضافة للتعليم.

يقول الناشط رضوان الهندي من حي الوعر لـ سوريتنا: «تتميز المدرسة بتركيزها على إعادة تأهيل الأطفال نفسياً، وتسعى إلى إعادة دمجهم في المجتمع ليكونوا أطفالاً طبيعيين، إضافة إلى تدريبهم ليتحولوا إلى منتجين وخلاقين مستقبلاً، إذ يحاول الكادر التعليمي تعويضهم عن فقد الآباء والأمهات، أو انشغال من تبقى منهم على قيد الحياة بتأمين متطلبات الحياة الأساسية التي أصبحت حلماً لكثير من سكان الحي».

من فكرة إلى واقع

أُنشئت المدرسة بوسائل وأدوات بسيطة تتوفر في الحي، كما تم إعدادها لتكون بيئة صديقة جاذبة للطفولة عن طريق رسومات وألوان محببة لهم، وتحوّلت من فكرة إلى واقع خلال ثلاثة أشهر فقط من التفكير بإنشائها.

تتألف المدرسة من 4 صفوف ومكاتب إدارية، وتقدم التعليم لثلاث مراحل، هي رياض أطفال ومحو الأمية ودروات تقوية للمرحلة الابتدائية، وتركز على تعليم اللغات الأجنبية، كالإنكليزية والفرنسية التي أدخلت حديثاً، الكادر التعليمي يتألف من 8 معلمات ومعلمين، إضافة إلى موظفين إداريين، جميعهم يعملون بشكل تطوُّعي.

وتعاني المدرسة من نقص في التجهيزات الأساسية كالقرطاسية ووسائل التعليم، إضافة إلى غياب الكهرباء.

يقول رئيس مكتب الأيتام في الحيّ الأستاذ أبو جمال لـ سوريتنا: «إن انقطاع الكهرباء وعدم توفر المولدات، يدفعاننا للتقيد بالدوام أثناء النهار، ولا نستطيع استغلال المدرسة في المساء، رغم حاجتنا الكبيرة لها».

ويتابع المصدر «لدينا نقص في القرطاسية، واللباس الموحد، إضافة إلى عدم قدرتنا على تأمين الغذاء الجيد للأطفال، إذ يعاني بعضهم من مشاكل صحية جراء حالة الحصار التي كانت مفروضة منذ ثلاثة سنوات».

وعن مصادر التمويل يقول أبو جمال «لا يوجد مصدر تمويل حتى اللحظة، ونعمل جميعاً بشكل تطوعي، هناك مفاوضات مع منظمات سورية في تركيا، لتأمين الدعم، وبعض التعويضات للمعلمين الذين يعملون بإخلاص وتفاني».

تحديات مستقبلية

يقدَّر عدد الأيتام بحي الوعر حوالي 1100 طفل، غالبيتهم من أبناء الحيّ ونازحي حمص القديمة، يعيشون جميعاً في عائلات فقدت معيلها.

> يقدّر عدد الأيتام بحي الوعر حوالي 1100 طفل، غالبيتهم من أبناء الحي ونازحي حمص القديمة

أبو عمر أحد سكان الحي يقول لـ سوريتنا «هؤلاء الأطفال أمانة في أعناقنا علينا رعايتهم كرعايتنا لأولادنا، معظم آبائهم قدموا أرواحهم مع الجيش الحر دفاعاً عن بيوتنا وأعراضنا، والباقون ضحايا قصف قوات النظام أو استشهدوا تحت التعذيب في سجون النظام، لن نتركهم ونتخلى عنهم مهما ساءت الأحوال».

من جانبها تقول المرشدة الاجتماعية هيام لولج «مستقبل هؤلاء الأطفال رهن بالوضع السياسي للحيّ، فإن عاد الحصار وأُلغيت الهدنة ربما تغلق المدرسة، كذلك يتعلق مصيرهم بتأمين دعم من إحدى المنظمات المعنية. أنصح دائماً إدارات هذه المشاريع الخيرية، بإيجاد عائدات مالية ذاتية تجعلهم يمولون مشاريعهم، وينفقون عليها»، وتتابع لولج «بهذه الطريقة يحققون الاستقلالية ويبتعدون عن فرض الأجندات، ويصبح بمقدورهم العمل وفق خطط بعيدة المدى نتيجة استقلالية قرارتهم».

وعن طريقة التعامل المثلى مع الأطفال تنصح السيدة هيام «بضرورة دمج هؤلاء الأطفال ولو جزئياً مع أقرانهم غير الأيتام، كي يكبروا دون آثار نفسية، ولا يشعروا أنهم مختلفون عن أقرانهم، إضافة إلى تعليمهم الاعتماد على أنفسهم ليكونوا قادرين على متابعة حياتهم بشكل مستقل عن التيارات التي تحاول استغلال الأطفال الأشد ضعفاً».

> تتألف المدرسة من 4 صفوف وتقدم التعليم لثلاث مراحل: رياض أطفال، محو أمية، دورات تقوية للمرحلة الابتدائية.

«غرسة أمل».. حملة لتشجير المدن في محافظة إدلب

أطلقت منظمة بنفسج حملة «غرسة أمل» لتشجير المساحات الترابية الفارغة داخل مُدُنِ محافظة إدلب، بغية إعادة المساحات الخضراء لتكسوا هذه المحافظة، بعد أن تضرَّرت بسبب المعارك الطويلة والقصف العنيف والإهمال الذي طالها لسنوات.

صرح محمد تريسي «مدير قسم المراقبة والتقييم في منظمة بنفسج» لـ سوريتنا «هدفنا من حملة غرسة أمل هو إعادة الجمالية لمدن المحافظة، ولكي نعيد الأمل للناس أن مدنهم وبلداتهم سوف تعود خضراء كما كانت، وفي خطة الحملة ننوي أن نشجر أكبر عدد من مدن المحافظة».

يركز القائمون على الحملة في الدرجة الأولى على جمالية المدن، فيقومون بغرس الأشجار في المنصفات الطرقية، وفي الحدائق العاملة، وفي المساحات الترابية الفارغة داخل المدن والبلدات، كما يغرسون الأشجار في المساحات المحيطة بالمدن.

4000 غرسة في أريحا

بدأت الحملة في مدينة أريحا، وتم زرع 4000 آلاف غرسة داخلها وفي محيطها، وحسب القائمين على الحملة فإن الوجهة القادمة سوف تكون مدينة جسر الشغور ومدينة إدلب، لزرع أكبر عدد ممكن من الغرسات، لإعادة الجمالية لهذه المدن أيضاً.

وسوف تلحقُ منظمة بنفسج حملتها هذه بعدة حملات في مجال التشجير والزراعة، حيث يقول تريسي: «إن منظمة بنفسج تخطط لزراعة وتشجير المناطق الحراجية والغابات في محافظة إدلب، بشكل منظم وكامل، لتكون جاهزة لمستقبل سوريا المشرق القريب إن شاء الله تعالى».

يقول عبد الحي من سكان مدينة أريحا: «رغم ما نعيشه في ظل الحرب من قصف ودمار، يبقى جانب مشرق، فعندما أرى بعض المتطوِّعين يعملون على إعادة البسمة للناس والجمال لمدنهم، أتفاءل وأشعر بالأمل، وأن هذه المدن ستعود كما كانت مناطق سياحية جميلة، وأرجو أن تستمرَّ منظمة بنفسج في هذا النوع من المبادرات لما فيها من تأثير حقيقي على نفسية المواطنين».

شارك في حملة «غرسة أمل» عدد من متطوِّعي منظمة بنفسج، إضافة إلى بعض العاملين في بلديات أريحا، وجسر الشغور، ومدينة إدلب، كما ساهم عدد من أهالي مدينة أريحا مع بعض طلاب المدارس وبعض المتطوعين من المدن والقرى التي سوف تزورها الحملة مستقبلاً.

منظمة بنفسج، هي منظمة إغاثية خيرية، تنشط في محافظة إدلب، وتهتم بالجانب الإنساني وقطاع التعليم والتوعية والصحة، وتقدِّم خدمات اجتماعية إغاثية لأهالي مدينة إدلب وريفها، وتعمل في المجال الإغاثي في مخيمات اللجوء الحدودية.

مركز إعادة التأهيل والمعالجة الفيزيائية في مدينة الرستن

صناعة الأطراف الصناعية.. مبادرات فردية وجماعية تتنامى وتزدهر

عانى المصابون في مناطق سيطرة المعارضة السورية في ريف حمص على مدى السنوات الثلاث الماضية من صعوبة الوصول إلى مراكز العلاج التي تتركز على الشريط الحدودي بين سورية وتركيا، وتلك التي تتخذ من الأراضي التركية مركزاً لها، وذلك بسبب بعد المسافة، وحالة الحصار الخانق التي فرضها النظام عليهم منذ سنوات.

أما المراكز الطبية المحلية فتشتكي من ضعف إمكانياتها، وصعوبة وصول المواد الإغاثية الطبية من المنظمات السورية والأجنبية العاملة خارج الحدود، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد المصابين والجرحى في مناطق تتعرض لقصف شبه يومي، وتزيد معها حالات بتر الأطراف في ظل غياب مستشفيات قادرة على إجراء عمليات دقيقة تجنِّب الأطباء اللجوء إلى البتر.

العديد من أهالي ريف حمص قالوا: إن رؤية فاقدي الأطراف في الشارع بات أمراً مألوفاً جداً، وإن فقدان الأطراف في سورية بات مشكلة جيل كامل.

عبد الله شاب منشق عن الجيش من مدينة تلبيسة يقول لـــ سوريتنا: «في عام 2012 بُتِرت قدمي جرّاء سقوط قذيفة مدفعية بالقرب مني، وأصيبت يدي اليمنى بتفتُّت عظمي حاد، جعلها تتوقف عن الحركة.. حاولت جاهداً السفر إلى تركيا للعلاج، لكن الطريق طويلة ومحفوفة بالمخاطر، وبعد نحو عامين تمكنت من تركيب قدم اصطناعية، غير أن حركة يدي لم تتحسن رغم جميع أشكال العلاجات الفيزيائية التي نصحني الأطباء باتباعها، حيث لم تفلح بإعادة الحركة لها. هنا لا يمكن إجراء شيء، فحتى الصور والفحوص اللازمة لتشخيص الحالة غير متوفرة».

ورشات محلية

يجهد أصحاب الورشات المنتشرين في ريف حمص في إيجاد بدائل مصنوعة محلياً للأطراف المبتورة، بهدف إعادة المصابين إلى ممارسة حياتهم، ورغم الصعوبات الكبيرة نجح الكثير منهم في ذلك واستطاعوا تركيب بدائل أعادت الأمل بالعيش مجدداً لفاقدي الأطراف.

فاروق نور الدين أحد سكان بلدة الغنطو بريف حمص افتتح ورشة أطلق عليها اسم «أبو حسام لصناعة الأطراف» في أيلول 2014، وتمكن من تقديم البدائل لما يزيد عن 40 شخصاً، باعثاً في نفوسهم الأمل من جديد.

ويشكل البلاستيك والمواد اللاصقة عالية الجودة المادة الأساسية في صناعة الأطراف الصناعية، لكنّ أبا حسام يجد صعوبةً في تأمين هذه المواد بسبب الحصار كونها في الغالب ذات منشأ أجنبي، الأمر الذي دفعه لاستبدالها بمواد بديلة من البيئة المحيطة به.

يستغرق إنتاج الطرف المبتور لدى أبي حسام قرابة الأسبوع، يبدأ العمل عنده بأول زيارة للمصاب بأخذ ما يعرف بـ «الطبعة» أو «قياس البتر»، وهي شكل نهاية الطرف المبتور، والتي تعتبر من أدقّ المراحل، لأن هذه المنطقة يجب أن تنطبق بشكل كامل على الجهة المقابلة من الطرف المصنوع، ثم يصنع جذر الساق المعدني، ويرمم الطرف المصنع ليأخذ الشكل الطبيعي.

تحاول هذه الورشات مساعدة المصابين في أقل التكاليف نتيجة الفقر السائد في المنطقة، ويعترض عملها صعوبات متعددة، أهمها: مخاوفهم من تجّار الأطراف الأجنبية المستوردة، إذ تتراوح الأسعار في الورشة المحلية بين 10 - 30 ألف ليرة للطرف، في حين يتراوح سعر الأطراف الأجنبية بين ثلاثة آلاف و25 ألف دولار. هذه الفروقات الكبيرة في الأسعار «أثارت حفيظة تجار المستورد، ودفعتهم إلى محاربة مثل هذه المشاريع الخيرية وإطلاق الإشاعات حول عدم جودتها».

يقول الخبير محمد أبو راشد: «قبل اندلاع الثورة، كانت غالبية حالات البتر تتمّ وفق معايير طبية محددة من حيث مكان البتر وأبعاده، لذلك كانت الأطراف البديلة لها أبعاد محددة وقوالب جاهزة، أما اليوم - نتيجة القصف الوحشي واستخدام جميع صنوف الأسلحة، وقلة الرعاية والتجهيزات الطبية - فإن البتر يتم بطرق سريعة وعشوائية هدفها إنقاذ حياة المواطن، هذا الواقع الأليم والصعب جعل أصحاب الورشات يواجهون صعوبةً في التصنيع».

ويتابع «بعد اطلاعي على عمل الورشات المحلية بريف حمص، أستطيع أن أقول: إنهم باتوا قريبين من الاحتراف، إذ استطاعوا أن يتعاملوا مع جميع الحالات مهما بلغت شدّة تعقيدها، وفي ظل الظروف القاسية التي يعيشونها».

ويطالب أبو رشاد عبر سوريتنا المنظمات الطبية المختصة التي لا تتمكن من الوصل لهذه التجمعات السكانية التواصل مع أصحاب هذه الورشات وإجراء دورات تدريبية عبر الإنترنت لتطوير عملهم وإكسابهم خبرات إضافية.

المشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية

تزايد أعداد مبتوري الأطراف دعا مجموعة من النشطاء والأطباء لتأسيس «المشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية» ومقره الأساسي مدينة الريحانية على الحدود السورية التركية عام 2013، ويتبعه مقرٌ رئيسٌ في الداخل السوري ببلدة حزانو بريف حلب الغربي والذي انطلق خلال عام 2014.

ويتألف مركز «حزانو» من إداريين اثنين وفنيي أطراف اثنين ومساعدَين تقنيين، وقد قدَّم المركز المساعدة لحوالي 700 حالة، وفي عام 2015 استقبل 300 حالة، ومنذ بداية العام الجاري تم استقبال نحو 84 حالة.

ويقوم المركز بتصنيع البدائل بمختلف أشكالها، ويستورد المواد الأولية اللازمة من

ورشة صناعة الأطراف في الرستن

قدم مركز حزانو المساعدة لحوالي 700 حالة، وفي عام 2015 استقبل 300 حالة، ومنذ بداية العام الجاري تمَّ استقبال نحو 84 حالة

تتراوح الأسعار في الورشة المحلية بين 10 - 30 ألف ليرة للطرف، في حين يتراوح سعر الأطراف الأجنبية بين ثلاثة آلاف و25 ألف دولار

تركيا، ويقدر السعر الوسطي للبدائل فيه بحوالي 550 دولاراً، ويستقبل جميع الفئات العمرية من ذكور وإناث، من أبناء جميع المناطق، عسكريين ومدنيين، ويستغرق التصنيع من ثلاثة أيام حتى أسبوع، وبعدها يتمُّ استقبال المصاب لتدريبه على استخدام الطرف، وتتدرج مدة التدريب من يوم واحد حتى أسبوعين حسب خطورة الحالة، أما الحالات الصعبة فيتم إرسالها إلى مركز الريحانية، واستطاع المركز خلال فترة قصيرة تطوير أعماله وتصنيع مفصل للحوض والركبة بجودة عالية، مطابقة للمعايير الطبية الدولية.

يقول المسؤول الإداري للمركز علاء بري لـ سوريتنا: «بدأت العمل متطوعاً مع المركز، فرؤية الشخص أثناء دخوله محمولاً على الكرسي، وخروجه يسير على قدميه، فرحة لا تعادلها فرحة في الدنيا، ودعوات النساء والأطفال لي دفعني إلى متابعة تعليمي في هذا المجال لأكون أكثر معرفة به ».

ويحاول المركز تطوير كفاءاته بشكل دائم، حيث افتتح مركز للتعليم والتدريب، وتم تخريج دفعة أولى مؤلفة من عشرة متدربين، وهناك دفعة أخرى على مقاعد الدراسة، غالبية الطلاب من محافظات إدلب وحلب وحماة، فيما لا يستطيع أبناء باقي المحافظات الدخول للمركز.

يقول بري «بُعْدُ المسافات وخطورة الطريق منعَ الكثير من أبناء المحافظات الأخرى الوصول للمركز والالتحاق بدوراتها، نستطيع تأمين التعليم النظري لهم عبر السكايب، لكنّهم محرومون من الجانب العملي».

ويضيف «يخضع المتدرّب لدورة لمدة عام كامل، نصفها دراسة نظرية تقدم فيها معلومات طبية وهندسية حول البدائل الصناعية، والقسم الثاني عملي يتمُّ تعليم تدريب الطلاب على تقنيات التصنيع».

ويتابع بري حديثه «حرصاً من إدارة المركز على تأمين حياة الطلاب، يتم منحهم راتب يضمن لهم حياة جيدة أثناء دراستهم».

وعن المشاريع المستقبلية يقول بري «نسعى إلى افتتاح مراكز جديدة في مختلف مناطق سوريا كحمص وغوطتي دمشق ودرعا، هذا حلمنا وهدفنا الرئيسي، في بلد وصل أعداد مبتوري الأطراف فيه لأرقام كارثية».

مركز إعادة التأهيل والمعالجة الفيزيائية

الواقع السيء حفّز من تبقى من الخبرات المحلية لإطلاق مبادرات فردية لتأسيس مراكز إعادة تأهيل ومعالجة فيزيائية، منها مبادرة محسن أمين ابن مدينة الرستن والمقاتل في الجيش الحر، حيث تعاون محسن مع بعض رفاقه لتأسيس مركز «شمس» للمعالجة الفيزيائية وإعادة التأهيل.

المركز أقيم في قبو ليحقق أماناً جزئياً من القصف المستمر، ويقوم فريق العمل بتصنيع الأجهزة المطلوبة اعتماداً على المواد المتوفرة في المنطقة، ويعاني المركز من نقص التجهيزات اللازمة للحالات الصعبة، وعدم توفر المواد الأولية اللازمة لصناعتها، ويعتمد المركز على التمويل الذاتي ومن التبرعات الفردية.

وتقوم المجموعة المشرفة على المركز بتخصيص أوقات للرجال والنساء كلٍّ على حدة، ويتعاون مع أطباء في المدينة للإشراف على إعادة تأهيل المصابين، ولا تشمل خدماته إعادة تأهيل ضحايا الحرب فقط، بل تمتد لتقديم المعالجة الفيزيائية المجانية للأطفال المصابين بشلل الأطراف ومرضى الشلل والشلل الدماغي.

المشروع الوطني السوري للأطراف الصناعية في الريحانية

فجر الأمل في الجنوب السوري.. مشروع لدعم ذوي الأطراف المبتورة

تظهر قضية مبتوري الأطراف في درعا كواحدة من أهمّ القضايا الإنسانية التي من الواجب الإسراع في حلها، ومساعدة الذين يعانون نتيجة فقدانهم أحد أطرافهم جراء القصف على مزاولة حياتهم اليومية واستعادة نشاطهم ولو بشكل جزئي، وأمام تلك المشكلة، وجرّاء صعوبة نقل المصابين إلى الأردن لتلقي العلاج، سعى مجموعه من الأطباء والممرضين والناشطين لإيجاد حلٍّ يخفف عن المصابين معاناتهم التي يعيشونها مع بتر أحد أطرافهم، من خلال مركز جديد باسم "فجر الأمل".

يقدِّم مركز "فجر الأمل" المختص في تركيب الأطراف الصناعية في الجنوب السوري خدماته مجاناً بحسب ما أفاد به قاسم حسيان اختصاصي في صناعة الأطراف وأحد أعضاء كادر المركز، وأوضح الحسيان أن أهمية مركز "فجر الأمل" جاءت بعد تعرُّض مئات الأشخاص من نساء ورجال وأطفال لحالات بتر بالأطراف السفلية أو العلوية، مما أثر في انطباعهم الاجتماعي ودورهم في العمل، إضافة إلى صعوبة الانتقال إلى مناطق النظام أو الدول المجاورة لتلقي العلاج، ناهيك عن تكاليف العلاج المرتفع جداً لهذه الحالات، ما دفع مجموعة من الشباب والكوادر الطبية إلى إنشاء مركز مختص للاهتمام بعلاج هذه الحالات دون مقابل.

الأهداف إنسانية وغير ربحية

يبين الحسيان أن مركز "فجر الأمل" يهدف إلى العمل الإنساني غير الربحي وتقديم الرعاية والاهتمام الكامل للمصابين بحالات البتر ومرضى الإعاقات الحركية، وتقديم العلاج الفيزيائي والدعم النفسي للمصابين، ومن اهتمامات المركز تنفيذ مشاريع تنموية وإنسانية وتعليمية.

وأشار الحسيان إلى أن المشروع منذ انطلاقته قدم أكثر من 200 طرف صناعي، ونحو 250 حالة بتر ينتظرون دورهم اليوم، إضافة إلى تقديم العلاج الفيزيائي لأكثر من 150 شخصاً، مبيناً أن المشروع يقدم الخدمات العلاجية من أطراف صناعية والعلاج الفيزيائي والدعم النفسي يقدَّم مجاناً.

وعن الدعم المقدم للمركز يقول الحسيان: «إن المركز حصل على شهادة مزاولة المهنة من مجلس محافظة درعا الحرة، وأن المشروع بدأ بتمويل ذاتي، ومن ثم حصل المركز على تأييد بعض المؤسسات والمنظمات الداعمة نتيجة نجاح عمله الإنساني».

صعوبات تضاعفها المعارك ونقص التمويل

وأردف الحسيان أن الصعوبات التي تواجههم في المركز هي تزايد أعداد الجرحى والمصابين، نتيجة ارتفاع وتيرة المعارك واتساع رقعتها في المنطقة الجنوبية، وخاصة في الآونة الأخيرة، التي شهدت تصعيداً عسكرياً وقصفاً مكثفاً من الطائرات الروسية، إضافة إلى نقص التمويل الماديِّ اللازم لأجهزة المركز.

أ. ج أحد المستفيدين من خدمات المشروع الذي رفض ذكر اسمه الواضح يقول: «منذ عامين تعرَّضت للإصابة بقدمي اليمنى نتيجة سقوط برميل متفجر على منزلي، ما أدى إلى بتر قدمي»، يصف المريض بتر قدمه أنه أثر بشكل كبير في نفسيته وحياته الاجتماعية، ولكن بعد تلقيه العلاج المناسب وتركيب الطرف الصناعي في مركز فجر الأمل، إضافة إلى الدعم النفسي الذي يقدِّمونه بدأت حياته تتغير عن ذي قبل، وهو الآن يعمل في بيع الخضار.

ويشيد أبو جمال الذي تعرض طفله لإصابة أدت إلى إعطاب يده، بعمل قسم العلاج الفيزيائي وجهود مركز "فجر الأمل" الذي قدم لطفله العلاج المناسب.

بدوره يقول الناشط سيف الحوراني: «إن هناك مئات الأجساد المجروحة والمشوهة بفعل قصف الطائرات والمدافع، وتعاني المشافي الميدانية من مشكلة تقديم العون اللازم لذوي الاحتياجات الخاصة، فبات وجود مثل هذه المراكز، وخاصة بعد أن أصبح الخروج لدول الجوار لتلقي العلاج شبه مستحيل، وبات مسألة محورية.

يعمل هذا المراكز بكوادره وإمكانياته المتواضعة على التخفيف من معاناة هذه الحالات، إضافة إلى تخفيف الضغط البشري على المشافي الميدانية، وخاصة بعد المرحلة السابقة التي شهدت بها المنطقة الجنوبية تصعيداً في العمليات العسكرية، مما ضاعف من أعداد الضحايا المدنيين».

قدَّم المركز حتى الآن أكثر من 200 طرف صناعي، ونحو 250 حالة بتر ينتظرون دورهم اليوم

صفحة تهتم بقضايا المواطنين في المناطق التي تدير شؤونها المدنية المجالس المحلية والهيئات الحكومية، فتعرض مشكلاتهم الإنسانية والخدمية كما ينقلونها، وتوجه هذه المشكلات إلى الهيئات والمؤسسات المعنية بهدف حلها والعمل على تجاوز جميع الصعوبات التي تواجه حياة المواطنين في مدنهم وقراهم.

للتواصل وإرسال الشكاوى: souriatna.editor@gmail.com

شارع في قلعة المضيق

برسم مجالس ريف حماه:

- محمد سعدو «يسكن في بلدة قلعة المضيق»: «الشارع بالقرب من بيتي غير معبد، وهو غير صالح للمرور في كل فصول السنة، لم يتدخل المجلس المحلي حتى الآن».
- محمد عبد السلام «يسكن في بلدة قلعة المضيق»: «شوارع حي الحمام في البلدة كلها بحاجة إلى تعبيد، ومجلس البلدة لم يحرك ساكناً».
- محمد عليش «يسكن في قرية الحويز في ريف حماه الغربي»: «الشارع بالقرب من منزلي وسط البلدة محفر، والمرور منه صعب، نحن بحاجة إلى مساعدة المجلس في حل هذه المشكلة».
- سعيد الصطوف «يسكن في قرية الحويز»: «من مجرى الري يمر بقرب بيتي في حي الحرية، وهو مليء بالأوساخ والقمامة، على المجلس المحلي حل هذه المشكلة».
- علي رعدون «يسكن في قلعة المضيق»: «الدعم والإغاثة قليلان جداً في البلدة، ونحن في امس الحاجة لتدخل المجلس المحلي وتأمين الدعم الإنساني لنا».

ساحة تلدو الرئيسية

برسم مجالس ريف حمص الشمالي

- أبو محمد مواطن «يسكن في مدينة تلدو بسهل الحولة في ريف حمص الشمالي»: «المياه مقطوعة عن الحي الشرقي في تلدو منذ أكثر من ثلاث سنوات، دون أي جهود يقدمها المجلس المحلي المسؤول عن المدينة».
- عدي أبو ياسر «يسكن في مدينة تلدو»: «الطريق المؤدي إلى بيتي الواقع في الحي الشمالي من المدينة غير معبد، والحركة صعبة صيفاً وشتاءً، والمسؤول عن ذلك هو المجلس المحلي في المدينة».
- خضر الياسين «يسكن في مدينة»: «منزلي الواقع على طريق السد مدمر بفعل القصف من قبل قوات النظام، عجزت عن إصلاحه وتأهيله للسكن، لا يقدم المجلس المحلي لي أية مساعدة».
- علي إبراهيم «يسكن في مدينة تلدو»: «مكب القمامة بالقرب من منزلي في شارع طريق البرج، والقمامة تتراكم لأسابيع قبل أن يتم نقلها، والمسؤول هو المجلس المحلي في المدينة».
- أبو فارس «يسكن في مدينة كفرلاها بسهل الحولة في ريف حمص الشمالي»: «توجد حفرة صرف صحي في الحي الذي أسكن فيه والذي يقع شمال المدينة، والمسؤول هو المجلس المحلي في المدينة».
- ياسر أبو فادي «يسكن في مدينة تلدو»: «يتم تجميع القمامة بالقرب من أرضي الزراعية على أطراف المدينة، وهو ما يشكل خطورة على الأرض الزراعية، أحمل المسؤولية للمجلس المحلي في المدينة».
- ميسر العلي «يسكن في مدينة تلذهب بسهل الحولة»: «لا يقوم المجلس المحلي في المدينة بدعم زراعة البطاطا هذا العام، في ظل ارتفاع أسعار البذار».
- عبيدة «يسكن في مدينة الطيبة بسهل الحولة بريف حمص الشمالي»: «لا يقوم المجلس المحلي بدعم مادة الخبز في مدينتنا، في ظل الحصار وارتفاع سعر المادة».

أحد مخيمات ريف اللاذقية

برسم مجالس ريف اللاذقية وريف إدلب الجنوبي والمنظمات العاملة هناك:

- أبو محمد «يسكن في مخيم بريف اللاذقية»: «يتم توزيع المواد الإغاثية للنازحين بشكل غير عادل، وغير منظم».
- فاطمة شيخ عمر «تسكن في مخيم بريف اللاذقية»: «السكان بحاجة ماسة إلى ضبط قضية النظافة، ومساعدتهم في ذلك، كما أن تأمين مياه الشرب للأهالي يجب أن يكون في مقدمة اهتمامات العاملين في المجلس المحلي».
- أحمد حجو «يسكن في مخيم بريف اللاذقية»: «لا نشتكي إلا من موضوع التمييز في تقديم الخدمات من قبل المجلس والمنظمات، يتم التمييز بين منطقة وأخرى».
- بهاء ياسين «يسكن في مخيم بريف إدلب»: «نحتاج إلى خيم في المخيمات الجديدة للنازحين، خاصة بعد موجة النزوح الجديدة من مناطق ريف اللاذقية باتجاه قرى ريف إدلب».
- أميمة «تسكن في مخيم بريف اللاذقية»: «هناك حاجة ماسة لحليب الأطفال، المادة غير متوفرة في مخيمنا، ويجب المساعدة في تقديم بعض الخدمات العامة كصيانة الطرق».

أعمال المجلس المحلي في إدلب

برسم مجالس إدلب وحلب وريفيهما:

- عبد المعين العمران «من سكان ريف إدلب الشرقي»: «يقوم المجلس المحلي في محافظة إدلب بنشر صور مسؤوليه وهم يقدمون المساعدات للناس أو يدشنون أي مشروع خدمي، ونشر هذه الصور فيه شيء من المتاجرة بهموم الناس، وبعض الإذلال لهم، وعند قيام المجلس بأي مشروع خدمي أو إغاثي سيعلم سكان المدينة به، وهذا أمر طبيعي؛ ولذلك لا داعي لنشر صور ما فعلوه لكل الناس».
- معاذ المحمود «يسكن في ريف مدينة أبو الظهور»: « المجلس المحلي في مدينة إدلب يهمل منطقة أبو الظهور وريفها، حيث لم يقدم المجلس أي نوع من الخدمات في منطقتنا، فلا يوجد حاويات للقمامة.. لقد باتت القمامة مكدسة في الشوارع، ولا يوجد سيارات لترحيلها».
- أبو عبد الله «يسكن في مدينة معرة مصرين»: «تغيب رقابة المجلس المحلي عن معرة مصرين، وهناك عمليات هدر في مياه الشرب في المدينة، حيث أرى بعض أصحاب المحلات وورشات المدينة يغرقون الشوارع بالمياه التي يضخُّها المجلس والتي خصصت للشرب، وكان المجلس قد نوَّه سابقاً إلى ضرورة التقنين وعدم الهدر؛ فالمياه قليلة، ورغم ذلك تستمر إدارة المجلس بغض النظر عمن يهدر المياه».
- أبو يوسف «يسكن في مدينة بنش»: «لم أتلقَّ أية مساعدات من المجلس المحلي في بنش، رغم أن المجلس يستلم كميات لا بأس بها من المساعدات، وقد استلم المجلس مؤخراً مساعدات من منظمة «شفق»، وبعد أيام تفاجأت أن المساعدات وزعت للناس، وعندما سألت أحد العاملين في المجلس أجابني أنهم أجروا مقابلات للأهالي المسجلين على المعونة وحدَّدوا من يستحقها، مع العلم أن غالبية الأهالي لم تكن لديهم درايةٌ أن الحصول على المعونة يحتاج تسجيلاً ومقابلة».
- محمد عبادي «يسكن في ريف مدينة الدانا»: «يهمل المجلس المحلي مدينة الدانا في موضوع توفير مياه الشرب للأهالي، ولا نأخذ من المجلس إلا الوعود، فجميع المجالس المحلية في إدلب تمكنت من تأمين المياه لمناطقها، إلا مدينتنا حيث المياه مقطوعة فيها منذ أكثر من ثلاث سنوات».
- أيهم صواف «من سكان مدينة حلب»: «المجلس المحلي في حلب مقصر في مراقبة أصحاب مولدات «الأمبيرات»، ورغم القرار الذي صدر عن المجلس بشأن ضبط أسعار الأمبيرات، وإلزام أصحاب المولدات بساعات تشغيل محددة، إلا أن هذا القرار لم يطبق فعلياً، فيجب على المجلس أن يفرض رقابة شديدة عليهم، وأن يستعين بعناصر المحكمة الشرعية إن لزم الأمر، لأن المواطن الحلبي لم يعد يتحمل أعباء مادية أخرى».

آليات الدفاع المدني بريف حلب الشمالي.. إحدى ضحايا القصف الجوي

خلّفت الحملة العسكرية الأخيرة على ريف حلب الشمالي الكثير من الخسائر على الصعيد البشري والمادي، وطالت الأضرار والخسائر قطاع الدفاع المدني الذي من المفترض أن يكون خارج دائرة الاستهداف من الأطراف المتصارعة كونه يؤدي مهامَّ إنسانية.

يتخذ الدفاع المدني بريف حلب الشمالي مدينة عندان كمركز رئيسي له، وتغطي خدماته معظم مدن وبلدات الريف المذكور، وقد تعرض المركز لاستهداف متكرر من الطيران الحربي. مسؤول المركز ماجد أبو الليث أوضح في حديث لـ سوريتنا أن الأضرار طالت أكثر من 50 ٪ من آليات المركز، بعد تعرُّضه لاستهداف من قبل الطيران الحربي.

ويشرح المصدر: «بدأ الأمر باستهداف متعمد من الطيران الروسي لعدة مراكز تابعة لنا في الريف الشمالي خلال الحملة الأخيرة، وأدى القصف بالقنابل العنقودية في إحدى المرات إلى تضرر بعض الآليات، لكن بدون وقوع خسائر بشرية».

وأضاف أبو الليث «لم يقتصر القصف على استهداف المركز، وإنما شمل استهداف طواقم الدفاع المدني أثناء أداء مهامها، وأحدها استهداف جرافة كانت ترفع الأنقاض لإخلاء الجثث في منطقة عبد ربه قرب الليرمون، حيث استهدفه صاروخ حراري أدى إلى أضرار كبيرة، وأصيب السائق بجراح طفيفة، ونعاني الآن من ضغط كبير في العمل نتيجة القصف الجوي المكثف، وأحياناً يخرج نحو 12 فريقاً في مهمات مختلفة في الوقت نفسه».

مدير الدفاع المدني في حلب زياد الحركوش قال في تصريح لـ سوريتنا: «القصف الأخير استهدف مراكزنا في عندان، ومعارة الأرتيق، وتل رفعت، ومارع، وتل شعير، ووقعت أضرار كبيرة بالآليات، إذ أصيبت ثلاث سيارات إسعاف، وجرافة، وباكر، ونغل، وملحقان للإطفاء، وسيارة إنقاذ».

صعوبة تأمين قطع الغيار

ولا تقتصر معاناة الدفاع المدني على تضرر الآليات فحسب، وإنما تنسحب على تأمين القطع البديلة للآليات المتضررة وصعوبة نقلها من تركيا.

حول هذا الموضوع أوضح مدير الدفاع المدني «لدينا رحبات تقوم بإصلاح الآليات المتضررة لمتابعة عملها، ولكن هناك قسم من الآليات مازال خارج الخدمة بسبب عدم توفر قطع الغيار وصعوبة وصول الآليات إلى الرحبة في بعض الأحيان، ونتيجة هذا الواقع اضطررنا لنقل بعض الآليات من المراكز الأقل عملاً إلى المركز المتضرر ليتابع عمله بالجاهزية الكاملة، لكن المركز الأكثر تضرراً كان مركز مدينة اعزاز، فبعد تضرر بعض آلياته لم نستطع أن نرفده بآليات بديلة؛ لأن الطريق أصبح مقطوعاً بين مدن الريف الشمالي بعد تقدم النظام».

وحول طريقة استهداف مراكز الدفاع المدني وطواقمه قال الحركوش: «لا نستطيع تحديد نوع الطيران هل هو روسي أو تابع للنظام، ولكن نجزم أن القصف متعمد، ومعظم الأضرار ناتجة عن القصف بالقنابل العنقودية».

ثلاث سيارات إسعاف، وجرافة، وباكر، ونغل، وملحقان للإطفاء، وسيارة إنقاذ تضررت إثر القصف وهي تشكّل أكثر من 50 % آليات المركز.

الدفاع المدني في درعا يفقد اثنين من عناصره خلال شهر

يستمر الدفاع المدني في مختلف المناطق السورية بخسارة عنصر تلو الآخر أثناء أداء مهامهم الإنسانية في إنقاذ أرواح المدنيين في مختلف المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وقد ودع الدفاع المدني في محافظة درعا اثنين من عناصره خلال شهر شباط وحده وذلك أثناء قيامهم بمهامهم الإنسانية في المحافظة.

الشهيد أحمد المقداد

الشهيد طارق الأكراد

طارق الأكراد

أول شهداء الدفاع المدني في درعا كان الشهيد طارق الأكراد أبو وسيم، والذي نذر نفسه لمساعدة الآخرين، كما يقول رفاقه، فمنذ انطلاق الاحتجاجات في درعا، عمل كمسعف في إحدى المشافي الميداني في درعا المدينة، وفضّل البقاء في مدينته رغم الحملة العسكرية العنيفة عليها، وأصيب بشظية بالصدر وواصل عمله بنشاط وإيجابية.

زكريا الفشتكي، ممرض وصديق مقرب من طارق، يقول: «عمل الشهيد مع صفوف العاملين في سرية الإخلاء ضمن الدفاع المدني في محافظة درعا، وكان حريصاً على أن يكون أول الواصلين لإنقاذ المصابين، وكان معروفاً بعمله المتقن في رفع الأنقاض عن ضحايا القصف، وإلى جانب ذلك كان المسؤول الأول عن صيانة الآليات والمعدات».

يتابع المصدر: «وذات يوم دخل الشهيد طارق إلى المشفى الميداني الذي غصَّ بالشهداء والجرحى، وفوجئ بوجود 6 من أفراد عائلته من بين شهداء القصف؛ زوجته وابنته وشقيقه وزوجة شقيقه وابنها، وبالرغم من مصابه الكبير تابع مسيرته النبيلة في إنقاذ أرواح الناس».

شحادة أبازيد ووسيم حمادي زميلا طارق قالا «فقدان عائلته لم يثنهِ عن مواصلة عمله بحافز أكبر لإنقاذ أرواح الناس معرِّضاً نفسه للخطر، كما رفض محاولات زملائه الحثيثة على الخروج لتأمين حياة مستقرة لما تبقّى من عائلته».

بتاريخ 2016/2/11 أصيب طارق إثر سقوط قذيفة هاون أمام مشفى الشهيد عيسى عجاج في حي طريق السد، ونقل إلى المشافي الأردنية ليفارق الحياة، ويترك خلفه طفلين هم من تبقوا من عائلته.

أحمد المقداد

بعد أيام من استشهاد طارق انضم إليه زميله الشاب أحمد علي المقداد خلال مهمة إنقاذ في مدينته بصرى الشام، شارك الشهيد بالاحتجاجات وفضل العمل الإنساني على حمل السلاح فانضم إلى صفوف المسعفين بعد خروج مدينته عن سيطرة النظام وتعرضها للقصف، وقد أصيب خلال أداء مهامه ونقل للعلاج في المشافي الأردنية قبل أن يعود بعد تماثله للشفاء وينضم إلى صفوف الدفاع المدني.

المحامي فؤاد المقداد نائب مدير مركز الدفاع المدني في بصرى الشام يقول: «كان الشهيد من أكثر الشباب خلقاً في المدينة، كان ملتزما مكباً على العمل لإسعاف المدنيين وإخلائهم ليكون أول الواصلين إلى مكان القصف معرِّضاً نفسه للخطر بدافع الإنسانية وحباً في إنقاذ الناس، كما كان معيلاً لأفراد عائلته من إخوته القصَّر إلى شقيقاته ووالده المقيم في مخيم الزعتري بعد استشهاد أخيه الأكبر في هذه الأحداث».

استشهد الشاب أحمد بتاريخ 2016/2/16 حين أقبل على إنقاذ المدنيين بعد قصف جوي طال مدينة بصرى الشام، وفارق الحياة بعد غارة جوية متجددة في المكان نفسه.

تعويضات لأسر الشهداء

حول تعويض عائلات الشهداء تقول غاردينيا «ضابط الارتباط الإعلامي في محافظة درعا»: «تقوم الإدارة العامة للدفاع المدني السوري بتخصيص تعويضات لعائلات الشهداء والمصابين من العاملين في القطاع، وذلك عن طريق صندوق بطل».

أحد عناصر الدفاع المدني في مدينة دوما بالغوطة الشرقية يدرب الأطفال على طرق السلامة والوقاية

أطفال في مدينة جاسم بريف درعا يعودون إلى مدارسهم | مشروع ترميم المدارس بإسهام لجان تمكين

خلال مشروع غرسة أمل في مدينة أريحا بريف إدلب | المشروع أسهمت به منظمة بنفسج

المجالس المحلية

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية في سوريا
أنجز هذا الملحق مراسلو سوريتنا وصحفيوها داخل سوريا ومحرروها خارجها | طبع ووزع منه 8500 نسخة
الدعم المالي: البرنامج الإقليمي السوري - كومينكس | التوزيع: الشبكة السورية للإعلام المطبوع (SNP)

للتواصل: souriatna.editor@gmail.com www.souriatnapress.net

في ذكرى عمر عزيز

«إذا فشلت الثورة فستكون حياتي وحياة جيلي بأكمله بلا معنى.. كل ما حلمنا وآمنا به سيكون وهماً»..

في الـ «17» من شباط عام 2013، وفي ذكرى مظاهرة الحريقة بدايات الثورة في سوريا، أعلنت لجان التنسيق المحلية وفاة عمر عزيز، الاقتصادي والمثقف السوري البارز، بنوبة قلبية في سجن عدرا المركزي، حيث تم احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي من قبل المخابرات الجوية منذ 20 تشرين الثاني 2012.

اليوم، وليس ببعيد عن ذكرى وفاته ومولده، عاد علم الثورة يرفرف في الساحات لتتم استعادة هواجسه ورؤاه عن الثورة ومآلاتها، فلا الملل ولا السلاح أطفأ جذوتها.

ليطمئن عزيز الذي قال يوماً: «لا تكمن الخطورة بالتداخل بين الزمنين فهذا من طبيعة الثورات، وإنما في غياب التوازن بين الخطين الحياتي والثوري للجمهور، فما يخشاه الحراك خلال الفترة القادمة هو أحد أمرين، ملل البشر من استمرارية الثورة لتأثيرها على أعمالهم وحياة أسرهم، أو اللجوء إلى استخدام مكثف للسلاح تصبح فيه الثورة رهينة البندقية».

عمر عزيز ذو الـ 63 عاماً والمولود لأسرة دمشقية في حي العمارة في 18 شباط 1949، تخصص بالاقتصاد في جامعة غرونوبل في فرنسا، وعاد إلى دمشق مع اندلاع الثورة في البلاد لينخرط في صفوفها ناشطاً في الإغاثة وتنظيم المجتمع وداعيةً للسلم ونبذ العنف.

كان له السبق في طرح فكرة المجالس المحلية والبدء بتطبيقها بديلاً عن الدولة، متبنياً لفلسفةٍ مفادها «الثورات هي أحداث استثنائية يعيش فيها البشر في زمنين متوازيين: زمن السلطة وزمن الثورة، لتكون الثورة هي المنتصرةَ، وعليها أن تتحرر من سيطرة السلطات وتنخرطَ في جميع مناحي حياة البشر، وليس فقط في المظاهرات والنشاط السياسي».

ورقة عمل عمر عزيز حول المجالس المحلية، والتي اعتبرها البعض ترفاً فكرياً في ظل سيطرة النظام على كامل الأرض في سوريا، غدت حجر الزاوية للتسيير الذاتي المستقل في معظم المناطق التي تحرَّرت وخرجت عن سيطرته لاحقاً.

يذكر أن عمر عزيز صرح قبل اعتقاله بأيام بتفوق الثورة السورية على نظيرتها في فرنسا قائلاً: «لقد قمنا بما يفضلُ ما حققته كومونة باريس، فهذه قاومت سبعين يوماً، ونحن مازلنا صامدين منذ عام ونصف العام».